



المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

خمسون عاماً من التعاون العربي الأفريقي

التقرير السنوي

2024

المحتويات

05

• مقدمة

05

• نبذة عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

11

• رسالة رئيس مجلس الإدارة

13

• كلمة رئيس المصرف

15

• التطورات والاتجاهات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء 2024

19

• 50 عاماً من التعاون العربي الأفريقي - احتفالات العيد الذهبي للمصرف

28

• مخصصات المصرف لتمويل التنمية (الخطط الخمسية)

34

• الفصل الأول: الأنشطة والعمليات خلال عام 2024

34

• أهم مؤشرات الأنشطة التمويلية (2024 - 2023 - 2022)

35

• إجمالي الالتزامات

35

• مجالات تركيز استراتيجية المصرف 2030

38

• التمويل المشترك

38

• الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسات التمويل الأفريقية

42

• تسلیط الضوء على أبرز العمليات المُجازة في 2024

47

• العمليات المكتملة وأثرها التنموي

51

• توقيع ونفاذ اتفاقيات القروض

51

• توقيع مذكرات تفاهم

52

• المشاركة في أنشطة التنمية



يتيح هذا التقرير تنقلًا تفاعليًا عبر الضغط على العناوين وأرقام الصفحات، مع إمكانية الرجوع عبر زر "العودة للفهرس". كما أن رمز (QR Code) قابل للنقر المباشر.

• الفصل الثاني: رفع الكفاءة المؤسسية لتعزيز الأثر التنموي

-
- 55 • تعزيز الأداء المؤسسي: مسيرة تطور نحو التميز
 - 55 • الالتزام بمعايير الجودة العالمية والاستدامة
 - 55 • حوكمة راسخة وإدارة متكاملة للمخاطر
 - 56 • التحول الرقمي: لبنة أساسية نحو المستقبل
 - 56 • التقييم المستقل للمشروعات: قفزة نحو تعزيز الأثر التنموي
 - 57 • تعزيز الاتصال المؤسسي والهوية المؤسسية
 - 57 • بنية مؤسسية مرنة وانطلاقة جديدة من الرياض
 - 57 • تقرير فعالية التنمية لعام 2024

• الفصل الثالث: الأداء المالي في 31 ديسمبر 2024

-
- 60 • الالتزامات المالية
 - 60 • السحب والاسترداد
 - 63 • استثمارات المصرف في 2024
 - 64 • التزامات المصرف السنوية خلال الفترة 1975 - 2024
 - 66 • التقرير المالي للمصرف في 31 ديسمبر 2024

• الفصل الرابع: تفصيل بالعمليات الموافق عليها خلال عام 2024

-
- 69 • مشروعات القطاع العام
 - 71 • عمليات القطاع الخاص
 - 73 • عمليات تمويل التجارة
 - 75 • عمليات تنمية القدرات (عومن فني)

• الملحق

-
- 82 • الملحق الأول: رأس مال المصرف
 - 83 • الملحق الثاني: البيانات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة



نبذة عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا



الإنشاء

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا) مؤسسة مالية دولية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة وبالاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي، تم إنشاؤه بموجب قرار من مؤتمر القمة العربية السادس المنعقد بالجزائر في 28 نوفمبر 1973، وانطلقت أنشطته التمويلية من مقره الرئيس بالخرطوم، جمهورية السودان، في مارس 1975.

الدول المستفيدة من
عون المصرف هي 44
دولة أفريقية غير
عربية-جنوب الصحراء

الأعضاء والمستفيدون

يضم المصرف 18 دولة عربية، أعضاء في جامعة الدول العربية، موقعة على اتفاقية إنشائه¹ في 18 فبراير 1974. ويتميز بسمة متفردة تجمعه مع عدد قليل من المؤسسات التنموية حول العالم، حيث لا يستفيد أعضاؤه من تمويلاته، بل توجّه بالكامل لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في 44 دولة أفريقية غير عربية - جنوب الصحراء.

* تم تعديل اتفاقية الإنشاء 3 مرات بقرارات من مجلس المحافظين المؤقر (قرار رقم (7) لسنة 1988، وقرار رقم (4) لسنة 2007، وقرار رقم (4) لسنة 2023).



الأهداف والمهام

يهدف المصرف إلى دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفنى بين الدول العربية والدول الأفريقية. وتحقيقاً لهذا الهدف عُهد إليه القيام بـ الوظائف التالية:

تشجيع مشاركة
رؤوس الأموال
العربية في
التنمية الأفريقية

تمويل التجارة
العربية الأفريقية
والتجارة البينية
الأفريقية

الإسهام في توفير
المعونة الفنية
الالزمة للتنمية في
أفريقيا

دعم تنمية
مؤسسات القطاع
الخاص في الدول
الأفريقية

الإسهام في
تمويل التنمية
الاقتصادية للدول
الأفريقية

رأس المال



تُسهم الثمانية عشرة دولة الأعضاء في المصرف في رأس ماله. ويبلغ رأس المال المُصرّح به 20 مليار دولار أمريكي²، والمُكتَب القابل للاستدعاء 10 مليارات دولار، والمدفوع 5 مليارات دولار.

المقر



يباشر المصرف أنشطته من مقره المؤقت في الرياض - المملكة العربية السعودية، كما يملك مكتباً إقليمياً في القاهرة - جمهورية مصر العربية.

السنة المالية



السنة المالية للمصرف هي السنة الميلادية، وتبّدأ في 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل عام.

العملة



يقدم المصرف تمويلاته للدول المستفيدة بالدولار الأمريكي بصفة أساسية، ويمكنه أيضاً إقراض بعملة اليورو.

اللغة



اللغة العربية هي اللغة الرسمية لأعمال المصرف، إلى جانب اعتماد اللغتين الإنجليزية والفرنسية كلغات عمل؛ وفق ما تقتضيه أنشطة المصرف في أفريقيا.

* المقصود بالدولار في هذا التقرير، هو الدولار الأمريكي.



مجلس المحافظين

يتكون من محافظ ونائب محافظ عن كل دولة عضو ومن أعضاء المصرف، تعينهما تلك الدولة العضو ولمجلس المحافظين كافة صلاحيات المصرف، وله أن يفوض مجلس الإدارة في بعض أو كل صلاحياته. كما له أن يصدر توجيهات لمجلس الإدارة حول السياسة العامة للمصرف. ويعقد المجلس اجتماعاً سنوياً خلال الربع الثاني من العام، كما يمكن أن ينعقد المجلس كلما دعت الحاجة لذلك.

”وزراء المالية والاقتصاد من الدول الأعضاء يجددون التزامهم بالتكامل والشراكة لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا“





عضوية المجلس في عام 2024

معالى الأستاذ/ سلطان بن سالم الحبسى وزير المالية - سلطنة عمان	معالى الدكتور/ محمد محمود العسعس وزير المالية - المملكة الأردنية الهاشمية
معالى الأستاذ/ عمر البيطار* وزير المالية دولة فلسطين	معالى الأستاذ/ محمد بن هادي الحسيني وزير الدولة للشؤون المالية دولة الإمارات العربية المتحدة
معالى الأستاذ/ علي بن أحمد الكواري وزير المالية - دولة قطر	معالى الشيخ/ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني - مملكة البحرين
معالى المهندسة/ نوره سليمان الفضام* وزيرة المالية - دولة الكويت	معالى الأستاذ/ سمير عبد الحفيظ* وزير الاقتصاد والتخطيط - الجمهورية التونسية
معالى الدكتور/ يوسف الخليل وزير المالية الجمهورية اللبنانية	معالى الأستاذ/ لعزيز فايد وزير المالية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
معالى الدكتور/ خالد المبروك عبد الله وزير المالية - دولة ليبيا	معالى الأستاذ/ محمد بن عبد الله الجدعان وزير المالية - المملكة العربية السعودية
معالى الدكتورة/ رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي جمهورية مصر العربية	معالى الدكتور/ جبريل إبراهيم محمد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي جمهورية السودان
معالى الأستاذة/ نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية - المملكة المغربية	معالى الدكتور/ مأمون حمدان وزير المالية - الجمهورية العربية السورية
معالى الأستاذ/ سيد أحمد ولد أبوه* وزير المالية - الجمهورية الإسلامية الموريتانية	معالى الأستاذة/ طيف سامي وزيرة المالية - جمهورية العراق

* تم تعديل التمثيل في مجلس المحافظين خلال عام 2024. فقد كانت تُمثل الجمهورية التونسية معالى الأستاذة/ فريال الورغي حتى سبتمبر 2024، وكان يمثل دولة فلسطين معالى الدكتور/ نبيل قسيس حتى أبريل 2024، وكان يمثل دولة الكويت معالى الدكتور/ أنور علي المضف حتى نوفمبر 2024، وكان يمثل الجمهورية الإسلامية الموريتانية معالى الأستاذ/ إسلام ولد أبادي حتى سبتمبر 2024.





مجلس الإدارة

يتولى المجلس إدارة المصرف، ويكون من أحد عشر عضواً، تسعه أعضاء دائمين وعضويين غير دائمين. وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً - غير متفرغ - لمدة سنتين قابلة للتجديد. تكون الدول الأعضاء الأكثر إسهاماً في رأس مال المصرف أعضاء دائمين، وتشترك بقيمة الدول الأعضاء - بحسب قوتها في التصويت في مجلس المحافظين - في اختيار العضويين غير الدائمين. وذلك لفترة عضوية أربع سنوات قابلة للتجديد.

عضوية المجلس في عام 2024



الرئيس

سعادة الدكتور/ فهد بن عبد الله الدوسري
المملكة العربية السعودية



عضو في المجلس

سعادة الدكتور/ عبد العزيز بن محمد الهنائي
سلطنة عمان



عضو في المجلس

سعادة الأستاذ/ يوجمة غانم
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



عضو في المجلس

سعادة الأستاذ/ فيصل على المنصوري
دولة الإمارات العربية المتحدة



عضو في المجلس

سعادة الأستاذ/ طفي فرادجي*
الجمهورية التونسية



عضو في المجلس

سعادة الدكتور/ طارق الشعراوي
جمهورية مصر العربية



عضو في المجلس

سعادة الأستاذ/ عبد الله خليل المصيبيح
دولة الكويت



عضو في المجلس

سعادة الأستاذ/ عبد الحاكم جواهري*
المملكة المغربية



عضو في المجلس

سعادة الأستاذ/ أبو بكر محمد الجفال
دولة ليبيا



عضو في المجلس

سعادة الأستاذ/ سعود محمد الحبابي
دولة قطر



عضو في المجلس

سعادة الأستاذة/ غفران كاظم نعمة*
جمهورية العراق

* تم تعديل التمثيل في مجلس الإدارة خلال عام 2024، فقد كان يمثل الجمهورية التونسية سعادة الأستاذ/ عاطف البرشاني حتى نوفمبر 2024، بينما كان يمثل المملكة المغربية سعادة الأستاذ/ الحسن الدز حتى يناير 2024.



رئيس المصرف

يُعين من غير أعضاء مجلس الإدارة لفترة مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ورئيس المصرف هو الممثل القانوني للمصرف والموظف التنفيذي الأعلى المسؤول عن تسيير جميع أعمال المصرف بـإشراف مجلس الإدارة، ووفقاً لتجديهات مجلس المدافـظين ومجلس الإدارة.

رئيس المصرف في عام 2024



معالي الدكتور/ سيدى ولد التاھ
الجمهوريـة الإسلامية الموريـتانية





رسالة رئيس مجلس الإدارة

رسالة معالي
الدكتور فهد بن عبد الله الدوسري
رئيس مجلس الإدارة



السادة القراء الكرام

يسعدني، بالأصلحة عن نفسي ونيابةً عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، أن أقدم بين أيديكم التقرير السنوي للمصرف لعام 2024، الذي يوثق مسيرة خمسين عاماً من العطاء والالتزام بقضايا التنمية في القارة الأفريقية. ويصدر هذا التقرير متزامناً مع احتفالات المصرف بمرور نصف قرن على تأسيسه (1974 – 2024).

إن هذه المناسبة التاريخية المهمة تمثل إرثًا إنسانياً وتنموياً راسخاً، تزهو صفحاته بالإنجازات التي حققها المصرف، بفضل رؤى المؤسسين الثاقبة وتوجيهات القيادات المتعاقبة، وعزيمة العاملين فيه وإيمانهم الراسخ بأن التنمية المستدامة لا تُبني إلا بالشراكات الصادقة والتكامل الفاعل بين الدول والشعوب.





”50 عاماً من العطاء والالتزام... المصرف يواصل مسيرته كجسر تنموي بين العالم العربي وأفريقيا“

”الخطة الخمسية التاسعة استشرافق لمستقبل واعد مع رؤية المصرف 2030“

تمويلات القطاعين العام والخاص، أو برامج تمويل التجارة، أو منح العون الفني.

إن تقديم هذا التقرير يعكس حرصنا على مشاركة النتائج والدروس المستفادة مع المعنيين بالعمل التنموي عامّةً، والمعنيين بأنشطة المصرف خاصةً، وإذ نضعه بين أيديكم، فإننا نأمل أن يُسهم في تعميق الفهم المشترك للتحديات والفرص في مسار التنمية، ويعزز الحوار البناء والتعاون المثمر مع كافة الشركاء والجهات المعنية، لاتدقيق الأهداف النبيلة التي نصبو إليها جميعاً: ”تنمية شاملة ومستدامة تُجسد روح التضامن العربي الأفريقي، وتخدم حاضر ومستقبل القارة الأفريقية.“

مع فائق الاحترام والتقدير،

لقد حرصنا من خلال هذا التقرير على إبراز أهم إنجازات المصرف على مدى خمسة عقود، مع تسليط الضوء على الأنشطة والنتائج المدققة خلال عام 2024، ضمن إطار تنفيذ الخطة الخمسية الثامنة، واستشرافاً لمستقبل واعد عبر ملامح الخطة الخمسية التاسعة، وبما ينسجم مع رؤية المصرف الطموحة «استراتيجية المصرف 2030».

يسُعرض التقرير كذلك الجهد المبذول للتعزيز الكفاءة المؤسسية، وتطوير الأداء التشغيلي، إلى جانب تحليل شامل لأداء المصرف المالي حتى نهاية ديسمبر 2024، بما يعكس التوازن بين الآثار التنموية والاستدامة المالية. كما يتضمن عرضاً مفصلاً للعمليات المعتمدة في عام 2024 لدعم الدول الأفريقية الشريكة، سواءً من خلال



كلمة رئيس المصرف

كلمة معالي

الدكتور سيدني ولد التاه رئيس المصرف



بكل فخر واعتزاز، أهنئ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيسه الذي يوافق الثامن عشر من فبراير 1974. لقد شكّلت هذه السنوات الخمسون شاهدةً حيةً على مسيرة تنمية وإنسانية متميزة، ارتكزت إلى رؤية استراتيجية واضحة، وقيم مؤسسية أصيلة تمثلت في الطموح، والعدالة، والاستجابة الفاعلة، والنزاهة، والتعاون البناء. إن احتفالنا بهذه الذكرى العطرة ليس محطةً للراحة والتأمل في الإنجازات فحسب، بل إن آثار تلكم الإنجازات الملحوظة على أرض الواقع؛ من مشاريع تنمية وحلول اقتصادية مستدامة، تمثل حافزاً متعددًا لمواصلة رسالتنا السامية.

منذ انطلاق أنشطته في عام 1975، ظل المصرف مثلاً يُحتذى في دعم التعاون العربي الأفريقي، فقد ساهم في تمويل



2024“ عام التحول الكبير في استراتيجية المصرف “2030

”50 عاماً من العطاء ... ميراثٌ من التضامن العربي الأفريقي“

فوق المستهدف. وانطلاقاً من هذه النتائج المشجعة تم اعتماد الخطة التاسعة (2029-2025) التي تهدف إلى المساهمة في تسريع وتيرة التنمية المستدامة في أفريقيا، بميزانية غير مسبوقة قدرها 18.4 مليار دولار، تعكس طموح المصرف في التوسيع النوعي والكمي في برامجه ومبادراته.

القراء الأفاضل

في عام 2024، عمل المصرف على تطوير كفاءته المؤسسية عبر سلسلة من الإجراءات المحورية شملت تعزيز الدوكرمة، تحسين التصنيف الائتماني، تسريع التحول الرقمي، الحصول على المزيد من شهادات الجودة وتنمية رأس المال البشري، وكل ذلك ساهم في خلق بيئه عمل محفزة، مستقرة وآمنة تدعم التميز المؤسسي.

ختاماً، نتوجه بخالص الامتنان للدول الأعضاء على ثقفهم الدائم، ولشركائنا الاستراتيجيين على تعاونهم المثمر. كما نجدد عزمنا علىمواصلة مسيرتنا للإسهام في تحقيق تطلعات شعوب أفريقيا، رغم التحديات الكبيرة التي يفرضها المشهد العالمي المتغير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

عملية تنموية بإجمالي اعتمادات تجاوزت 15.5 مليار دولار، شملت قطاعات حيوية عززت البنية التحتية، ودعمت التكامل الإقليمي، وساهمت في تحسين مستويات المعيشة في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

اعتمد المصرف منذ عام 1983 نهج الخطة الخمسية، مما مكّنه من تحقيق تخطيط استراتيجي فعال يتواءم مع أولويات التنمية والموارد المتاحة، مع الحفاظ على متانة مركزه المالي. وبحلول نهاية عام 2024 يكون المصرف قد أجزى ثمانى خطة خمسية، اتسمت بالتطور المستمر في دعم التمويلات ونطاق العمليات.

شهد عام 2024 تحولاً كبيراً في تنفيذ «استراتيجية المصرف 2030» التي تتضمن الخطتين الخمسيتين الثامنة والتاسعة. فقد اكتمل تنفيذ الخطة الثامنة (2024-2020)، وتميزت بإحراز نسبة تنفيذ قياسية لبرامج العمليات وصلت إلى نحو 98%， إذ بلغت الالتزامات الفعلية 8.2 مليار دولار من أصل 8.4 مليار دولار مخصصة. أما على الصعيد المالي، فقد حافظ المصرف على مؤشرات قوية بنمو إجمالي أصوله بنسبة 26% لتبلغ 6.55 مليار دولار، وزيادة صافي الدخل المتراكم بنسبة



التطورات والاتجاهات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء 2024

في عام 2024، مرت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بواقع اقتصادي معقد، حيث حققت بعض الدول تقدماً إيجابياً رغم استمرار تحديات الاقتصاد الكلي. وعملت معظم دول المنطقة على تنفيذ إصلاحات هيكلية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، في ظل تعرضاً لصدمات اقتصادية وجيوبول سياسية متكررة، إلى جانب الحاجة المتزايدة للدعم الخارجي.

• النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء

وفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي، ارتفع معدل النمو في المنطقة من 2.9% في عام 2023 إلى 3.2% في عام 2024؛ أي أقل من المتوقع في البداية وهو 3.5%. ويعزى هذا إلى تواصل عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول، بالإضافة إلى التحديات الهيكلية التي تواجه العديد من الاقتصادات الأفريقية.

%3.2
هو معدل النمو
الاقتصادي

وفي أكبر اقتصادين في المنطقة، نيجيريا وجنوب أفريقيا، ارتفع معدل النمو إلى 2.2%؛ بفضل تحسن إمدادات الكهرباء في جنوب أفريقيا وزيادة إنتاج النفط في نيجيريا، بينما شهدت بقية دول المنطقة ارتفاعاً في النمو يصل إلى 4.0%.

• التضخم والقدرة على خدمة الدين

شهدت معدلات التضخم في أفريقيا جنوب الصحراء تفاوتاً ملحوظاً بين الدول، ففي حين سجلت بعض الدول انخفاضاً تدريجياً في التضخم، ظل معدل تضخم أسعار المواد الغذائية مرتفعاً خاصةً في الاقتصادات الكبرى مثل أنغولا وإثيوبيا ونيجيريا، وقد تأثرت الأسعار سلباً بانخفاض قيمة العملات المحلية. كما تفاقم انعدام الأمن الغذائي نتيجة التقلبات المناخية مثل الجفاف والفيضانات التي ضربت مناطق مختلفة من القارة. وعلى الرغم من تشدد السياسات النقدية، لا تزال القدرة على خدمة الدين منخفضة في بعض الدول، حيث تؤدي أعباء الفوائد المتزايدة إلى تقليل الموارد المتاحة لتمويل مشاريع التنمية. كما أن احتياطيات النقد الأجنبي لا تزال غير كافية في العديد من الدول؛ مما يزيد من المخاطر الاقتصادية.

• الديون والتحديات المالية

في عام 2024، بلغ حجم الدين الخارجي للمنطقة 828.4 مليار دولار؛ أي ما يعادل 47.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفعت خدمة الدين الخارجي إلى 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع أسعار الفائدة العالمية؛ مما زاد من الضغوط المالية على الحكومات الأفريقية.

828.4
مليار دولار هو
حجم الدين الخارجي



والدول الأكثر تأثراً بأزمة الديون هي:

- إثيوبيا وغانا والكونغو وزامبيا وزيمبابوي ومالاوي وساوتومي وبرينسيب، وتعاني من أزمات مالية حادة.
- بورندي والكاميرون وتشاد وموزمبيق وسيراليون وجنوب السودان، وتواجه مخاطر مالية مرتفعة.
- كوت ديفوار ومدغشقر ورواندا والسنغال وتنزانيا وأوغندا، وتُصنف ضمن الدول ذات المخاطر المائية المتوسطة.

• النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصدرا



- سجلت كينيا نمواً بنسبة 4.7%: مدعاً بانتعاش القطاع الزراعي وزيادة النفقات الاستهلاكية.
- حقق اقتصاد ساحل العاج نمواً بنسبة 6.5%: بفضل تعافٍ في قطاع التصنيع.
- نما اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية بنسبة 4.9%: نتيجةً للأداء القوي للقطاع المنجمي.
- شهدت موزمبيق نمواً بنسبة 4.0%: مدعاً ببدء تصدير الغاز الطبيعي المسال.

• التحديات الإقليمية وتباطؤ النمو بين القطاعات

- الدول الغنية بالنفط: بلغ معدل النمو 2.5% مع تحسن ملحوظ في إنتاج النفط في الكونغو، بينما شهدت دول مثل تشاد انتعاشاً في القطاع غير النفطي بسبب زيادة الاستثمارات العامة.
- الدول الغنية بالمعادن: تباطأً معدل النمو إلى 1.7% بسبب زيادة الواردات على الصادرات؛ إذ تأثر اقتصاد بوتسوانا بانخفاض الطلب العالمي على الماس، بينما استقرت غينيا عند 5.3%: بفضل ارتفاع إنتاج الذهب.
- الدول غير المعتمدة على النفط والمعادن: تباطأً النمو إلى 3.0%: نتيجةً لارتفاع تكاليف الواردات وتشديد السياسات النقدية، بينما حققت دول مثل بوركينا فاسو ومالي والسنغال نمواً متسارعاً بفضل الاستثمارات في البنية التحتية.

• السياسات المالية والإصلاحات الاقتصادية

تخطط العديد من دول المنطقة إلى تعزيز الإيرادات المالية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتقليل الاعفاءات الضريبية كما في الكاميرون وغينيا بيساو والسنغال وتنزانيا، وتعزيز الإدارة الضريبية والرقمنة؛ الأمر الذي يساعد في زيادة الشفافية وتحسين الامتثال الضريبي. وعلى صعيد الإنفاق، تسعى بعض الحكومات لاحفاظ على الإنفاق الاجتماعي، في حين تطبق أكثر من نصف الدول إجراءات تقشفية؛ مما قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والمدى الطويل.



• التوقعات الاقتصادية لعام 2025

من المتوقع أن يتسرع معدل النمو في أفريقيا جنوب الصحراء إلى 4.1% في عام 2025، مع استمرار انخفاض معدل التضخم. وكذلك من المتوقع أن يشهد أكبر اقتصادين في المنطقة نمواً متواضعاً بنسبة 2.1%， بينما تستفيد الدول ذات الاقتصادات المتنوعة من التعافي في الاستهلاك والاستثمار.

%4.1
النمو المتوقع في
2025

• التحديات المستقبلية

على الرغم من هذه التوقعات الإيجابية، لا تزال العديد من الدول الأفريقية تواجه تحديات هيكيلية، من أبرزها: صعوبة الوصول إلى التمويل الدولي بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض، واستمرار الضغوط التضخمية وتقلبات أسعار المواد الغذائية، وضعف نمو الدخل الفردي خاصةً في الدول المعتمدة على تصدير السلع الأولية، والتحديات الأمنية إذ لا تزال الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي يهددان الكثير من المناطق.

• الخلاصة

تعكس التطورات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء خلال عام 2024 بيئة اقتصادية متباينة، فبعض الدول تحقق نمواً مستداماً بينما لا تزال دول أخرى تكافح لاستعادة الاستقرار المالي. ومع دخول عام 2025، تبرز الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية متكاملة لتعزيز مرونة الاقتصادات الأفريقية، مع التركيز على الابتكار والتعاون الإقليمي كعوامل رئيسية لدفع عجلة النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي طويلاً الأمد.

“أفريقيا جنوب الصحراء 2024: نمو متباين بين تحديات الديون وضغط التضخم، وفرص واعدة مدعومة بالإصلاحات والتكامل الإقليمي”





خمسون عاماً من التعاون العربي الأفريقي

احتفالات العيد الذهبي للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

تحت شعار «50 عاماً من التعاون العربي الأفريقي»، شهد عام 2024 لحظات تاريخية فارقة في مسيرة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، حيث احتفل بمرور خمسين عاماً على توقيع اتفاقية إنشائه في عام 1974. وقد جاءت هذه الاحتفالات لتوثق خمسة عقود من العطاء والتميز في دعم مسيرة التنمية في القارة الأفريقية، مكنت المصرف من ترسيخ مكانته كمؤسسة رائدة ضمن منظومة مؤسسات التمويل الإنمائي الإقليمية والدولية.



صور العيد
الخمسين



فيلم العيد
الخمسين عربي





انطلقت احتفالات العيد الذهبي من مقر المصرف في الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، حيث تم تنظيم حفل افتتاحي رفيع المستوى جمع نخبة من ممثلي المؤسسات المالية والتنموية العربية والأفريقية، إلى جانب شخصيات بارزة دعمت مسيرة المصرف منذ تأسيسه.

وخلال الحفل، كرم المصرف شركاءه الاستراتيجيين وعدداً من الشخصيات الفاعلة الذين كان لهم إسهام ملموس في تطوير عمله، وتوطيد حضوره كمؤسسة إقليمية رائدة على الساحة الإقليمية والدولية. كما شهدت الفعالية استعراضاً لمисير المصرف عبر خمسين عاماً من التعاون البناء، وجرى تسلیط الضوء على أبرز محطاته التاريخية، وأثره في دعم التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.

وقد مثل الحدث الانطلاق الرسمي لسلسلة من الفعاليات نظمها المصرف خلال عام 2024 تماقبت في عددٍ من العواصم العربية والأفريقية، احتفاءً بهذا الانجاز المؤسسي الكبير، وتأكيداً على التزامه برسالته التنموية النبيلة.

”المصرف إرثٌ تنموي ومكانة مؤسسية رفيعة“

اتسمت الاحتفالات بكونها وقفة تأمل وتقدير لإرثٍ مشرف من الإنجازات، حيث تم تسلیط الضوء على التطور اللافت في القدرات المؤسسية للمصرف، بما في ذلك مسار التحول الرقمي، وتحقيق تصنیفات ائتمانية رفيعة تُعزز من دوره كمؤسسة موثوقة وفعالة في دعم أولويات التنمية في أفريقيا. كما أبرزت النجاحات المتقدمة في إصدار السندات، والحصول على عدد من شهادات الآيزو، والتي تعكس جودة الأداء وفعالية نظم الإدارة، ضمن بيئه مؤسسية متطورة تدعم الاستقرار المالي والكفاءة التشغيلية.

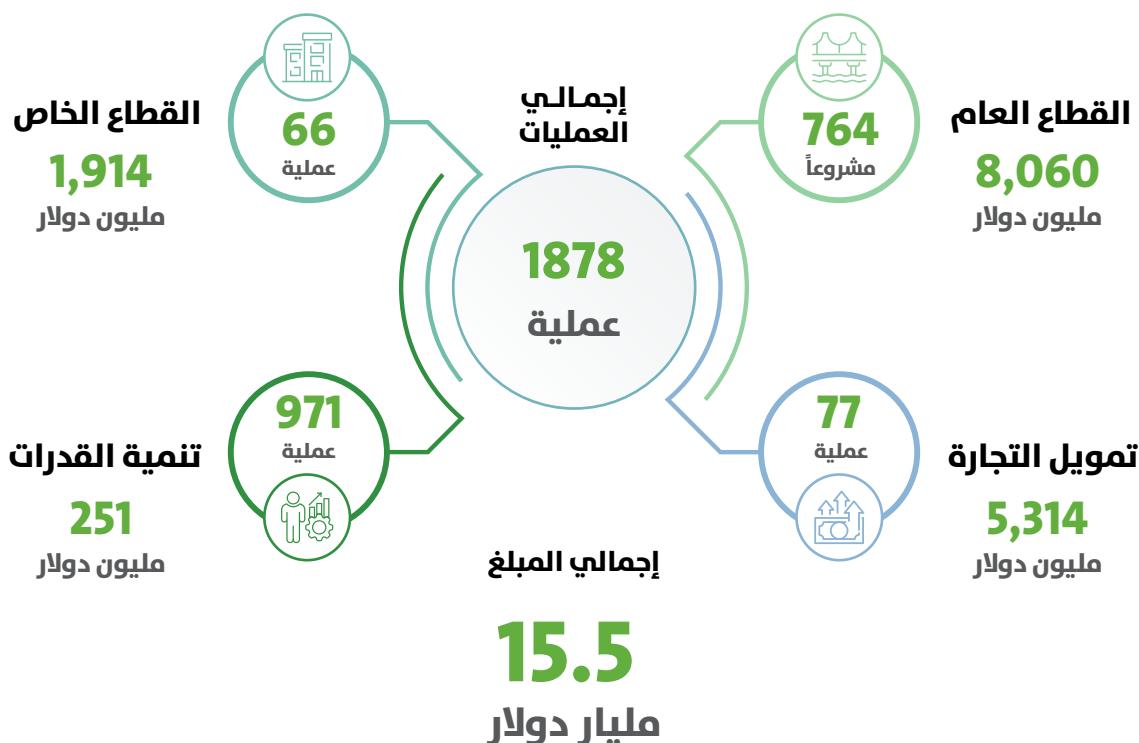
مسيرة تنموية ساهمت بمبلغ 15.5 مليار دولار أمريكي في تنمية القارة الأفريقية

منذ انطلاق أعماله في عام 1974، وضع المصرف اللبنة الأولى لمسيرة تنمية متميزة، واضعاً في صميم رؤيته تقوية التعاون بين الدول العربية والأفريقية. وخلال خمسين عاماً، التزم المصرف بتمويل عمليات تنموية بقيمة تجاوزت 15.5 مليار دولار أمريكي، استهدفت مشروعات في قطاعات حيوية مثل البنية التحتية، والزراعة، والطاقة، والتعليم، والصحة، والصناعة، مما ساهم في تحسين جودة الحياة، ومكافحة الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي في العديد من الدول الأفريقية. وامتدت مساهمات المصرف إلى دعم القطاع الخاص وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز ريادة الأعمال، إلى جانب دعم التجارة وتنمية القدرات، الأمر الذي أسهم بشكلٍ مباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية بالقارة.



”50 عاماً من الالتزامات التمويلية... إنجازات ترسّخ الدور التنموي للمصرف“

توزيع الالتزامات خلال 50 عاماً حسب نوافذ التمويل





”1878“ عملية تمويلية خلال نصف قرن... بإجمالي التزامات تجاوز 15.5 مليار دولار“

توزيع الالتزامات خلال 50 عاماً حسب مجالات التركيز الاستراتيجي





شراكة من أجل الأزدهار

الاحتفال بمرور 50 عاماً على التعاون العربي الأفريقي وإطلاق التحالف المالي العربي الأفريقي

تزامناً مع انعقاد القمة نصف السنوية للاتحاد الأفريقي لعام 2024، احتضنت مدينة أكرا، عاصمة جمهورية غانا، بتاريخ 21 يوليو 2024، الاحتفال الرسمي بمرور خمسين عاماً على تأسيس المصرف، وذلك برعاية سخية من الاتحاد الأفريقي، وباستضافة كريمة من رئاسة جمهورية غانا، الراقي الرسمي للمؤسسات المالية الإنمائية في أفريقيا.

وقد تشرف الحفل بحضور فخامة الرئيس نانا أدو دانكوا أكوفو أدو، رئيس جمهورية غانا، إلى جانب عدد من رؤساء الدول المشاركين في القمة أو ممثليهم، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ونخبة من القيادات الحكومية والقطاع الخاص، وصناع السياسات، والمؤسسات المالية والتنموية، وممثلي الجهات الرقابية والمستثمرين من مختلف أنحاء أفريقيا والعالم العربي.

وتمثلت أهم لحظات الاحتفال في ما ورد في بيان قمة الاتحاد الأفريقي، حيث ثمن القادة الأمانة مسيرة المصرف وإسهاماته المشهودة، وهنأوه على الدور الحيوي الذي يضطلع به في بناء مستقبل أكثر ازدهاراً واستقراراً في القارة الأفريقية.

التحالف المالي العربي الأفريقي: خطوة جديدة في مسار تعزيز التعاون

شكل إعلان التحالف المالي العربي الأفريقي (Arab Africa Financial Consortium) الحدث الأبرز خلال الاحتفال، حيث يُعد هذا التحالف منصةً استراتيجيةً تجمع مؤسسات التمويل العربية والأفريقية تحت مظلة التعاون المشترك. لقد تبنّى المصرف - بكل فخر - هذه المبادرة كخطوة جريئة لتوسيع خيارات التمويل؛ عبر استكشاف فرص استثمارية وتجارية جديدة بين الجانبين. وبالاستفادة من القدرة التكاملية للمؤسسات المالية العربية والأفريقية النشطة في تمويل التنمية في القارة، يُعد هذا التحالف بتعزيز الفرص الاقتصادية ودعم الشركات المحلية؛ مما يضمن مستقبلاً أكثر مرونةً ورخاءً للقارة الأفريقية.



عکس تدشین التحالف
في أجواء مفعمة بالحماس،
التزاماً عربياًً أفريقياً برؤية
استراتيجية طموحة تحقق
المصالح المتبادلة“

يسعى التحالف إلى:

- زيادة رؤوس أموال وإمكانيات مؤسسات التمويل التنموية.
 - دعم الابتكار المالي والشمول المالي.
 - التصدي للتحديات التنموية الكبرى مثل تغير المناخ والتفاوت الاقتصادي.
 - إطلاق أدوات تمويل جديدة تدعم الشركات المحلية وتعزز مرونة اقتصادات أفريقيا.
 - خلق منصة تمويل مشترك للمشاريع التي تهدف إلى التحول التنموي والدمج الاقتصادي الإقليمي والعالمي لأفريقيا.

شراكة المصرف والوكالة الإنمائية للاتحاد الأفريقي (نياد)

شهد احتفال أكرا تدشين مهم لشراكة نوعية فاعلة بين المصرف والوكالة الإنمائية للاتحاد الأفريقي (نيباد)، تمثلت في "مبادرة مليون شركة صغيرة ومتعددة في أفريقيا"، لمشروع مشترك يعكس الرؤية الموحدة بين المصرف والوكالة؛ لتمكين قطاع ريادة الأعمال وتعزيز الشمول الاقتصادي.

وقد أعربت معالي السيدة ناردوس بيكييلي، الرئيس التنفيذي للوكالة، عن تقديرها للتعاون المثمر مع المصرف، مشيدةً بالدور المحوري الذي قام به في دعم ما يزيد على ثلاثة ملايين مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط، فضلاً عن تيسير تمويلات واسعة النطاق وبرامج تدريب لريادة الأعمال في القارة. من جانبه، عبر معالي الدكتور سيدني ولد التاوه، رئيس المصرف، عن اعتزازه بهذه الشراكة الاستراتيجية، وأكد التزام المصرف الثابت بمواصلة دعم المبادرات القارية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، والعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسات الإقليمية والدولية لتحقيق تطلعات شعوب أفريقيا.

المصرف والصندوق السعودي للتنمية

وفي إطار تعزيز الشراكات الاستراتيجية، تم إطلاق مبادرة جديدة بين المصرف والصندوق السعودي للتنمية، وذلك خلال الفعاليات الرسمية المرافقة لاحتفال. وقد استهل معالي الأستاذ/ سلطان بن عبد الرحمن المرشد، الرئيس التنفيذي للصندوق، كلمته بتقديم التهاني للمصرف بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيسه، مشيداً بدوره التنموي في أفريقيا. وتناول في حديثه الشراكة التاريخية بين الصندوق والساحة الأفريقية، والتي انطلقت منذ عام 1975 وأسفرت عن تمويل نحو 500 مشروع مشترك في مجالات البنية التحتية في 47 دولة إفريقية، بإجمالي استثمارات تجاوزت 15 مليار دولار أمريكي. كما أعلن معاليه عن التزام المملكة العربية السعودية، عبر توجيهات سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، بتقديم تمويلات إضافية بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي لأfrican Development Fund، بحلول عام 2030.

عن جانبه، عبر معاٰلي الدكتور/ سيدني ولد التاه، رئيس المصرف، عن بالغ تقديره لدور المملكة العربية السعودية كمساهم رئيسي في رأس مال المصرف، ولجهود الصندوق السعودي للتنمية في تقديم تمويلات إنمائية إضافية تأسعاً متسقةً، تسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في 44 دولة أفريقية مستفيدة.



المصرف وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)

وفي سياق الشراكات التنموية الهدافة، ثمن سمو الأمير/ عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز، رئيس مجلس إدارة برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، إنجازات المصرف على مدى نصف قرن من العمل التنموي المتواصل، مشيداً بتأثيره الإيجابي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة. وقد عبر سموه عن دعمه الكامل لمبادرة تشكيل "التحالف المالي العربي الأفريقي"، مؤكداً على الدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه هذا التحالف في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وتعزيز التعاون العربي الأفريقي في مواجهة التحديات المشتركة.

كما أثني سمو الأمير على التعاون القائم بين البرنامج والمصرف، لاسيما في إطار مبادرة المهارات الرقمية والحضارة، التي تهدف إلى تأهيل الشباب الأفريقي لاقتصادات المستقبل، وتعزيز قدراتهم في مجالات الابتكار والتحول الرقمي والتنمية المستدامة، داعياً إلى مواصلة توسيع هذا التعاون من أجل بناء قارة Africivity مزدهرة وقدرة على الصمود. من جهته، ثمن معايي الدكتور/ سيدني ولد التاه، رئيس المصرف، الشراكة القوية التي تجمع بين المصرف وبرنامج الخليج العربي للتنمية، منوهاً بالمبادرات النوعية التي يقوم بها البرنامج في دعم الشباب وتمكين المجتمعات في أفريقيا، وبدوره الريادي في تعزيز العمل التنموي المشترك.

منتدي الرؤساء التنفيذيين: دور القطاع الخاص في تمويل التنمية

و ضمن الفعاليات، نظم المصرف منتدياً مفتوحاً للرؤساء التنفيذيين للشركات تحت عنوان: "الاستفادة من تمويل التنمية لتعزيز نمو القطاع الخاص والتجارة بين أفريقيا والعالم العربي". دُخل المنتدي لتقييم دور التمويل التنموي في تحقيق استراتيجية المصرف 2030 وأجندة الاتحاد الأفريقي 2063، وناقش التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل. كما استعرض المنتدي الآثار المتوقعة لإنشاء محفظة مالية عربية للاستثمار في أفريقيا بقيمة 50 مليار دولار أمريكي، ودورها المحتمل في دعم جهود التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في القارة الأفريقية. من جهة أخرى، سلط المنتدي الضوء على دعم المصرف للقطاع الخاص والتجارة من خلال محفظة استثمارية تقترب من 4 مليارات دولار أمريكي، موزعةً على أكثر من 70 عملية، وركز على سبل تعزيز الآثار التنموي من خلال الشراكات متعددة الأطراف.

نحو الخمسين عاماً القادمة: استشراف المستقبل وتعزيز الشراكات

نظم المصرف ملتقىً استراتيجياً رفيع المستوى في أكتوبر 2024 بمدينة دبي، استضاف فيه صفة من قادة القطاعين العام والخاص في أفريقيا والعالم العربي، إلى جانب ممثلي المجتمع المدني والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بالتنمية. جاءت هذه الفعالية لتكون منصة تقييم واستشراف، حيث سعى إلى مراجعة أداء المصرف على مدار سنوات طويلة من العمل التنموي، واستكشاف الدور الذي يمكن أن يلعبه خلال العقود المقبلة في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة، وما تحمله من فرص وتحديات.



وقد تميّز الملتقى بحضورٍ نوعيٍّ يعكس رصيد الشراكات ومتانة شبكة العلاقات التي أرسى المصرف أساسها، كما يجسّد المكانة الريادية التي يحتلها كجسر حيويٍّ يربط العالم العربي بـأفريقيا.

قضايا المستقبل وأولويات التنمية

ناقش المشاركون خلال الملتقى أبرز القضايا والاتجاهات التي ستشكل ملامح مستقبل القارة الأفريقية، وفي مقدمتها:

- التحولات الديموغرافية المتتسارعة.
- تسخير الثورة التكنولوجية، لاسيما تقنيات الذكاء الاصطناعي، لخدمة التنمية المستدامة.
- تعزيز الاستفادة من أدوات التمويل التنموي المبتكرة والمتحدة.

وهدف الملتقى إلى تمكين قادة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من تكوين رؤية مشتركة للتحديات التنموية، وتجديد سبل تجاوزها من خلال وضع أجندة عمل واقعية، طموحة، وقابلة للتنفيذ.

”منتديات رفيعة المستوى تؤكد دور المصرف كجسر تنموي بين أفريقيا والعالم العربي، واستشراف لخمسين عاماً قادمة من العمل والشراكة“

دعوة للتجديد وتوسيع الأثر

في ختام المناقشات، وجّه المشاركون دعوةً واضحةً إلى المصرف ومؤسسات التمويل التنموي والبنوك الإنمائية متعددة الأطراف لتعزيز التنسيق، وتوحيد الجهود، وإعادة رسم أولويات العمل التنموي بما يتماشى مع طموحات القارة الأفريقية، ويسهم في تمكينها من الصعود كقوة اقتصادية وازنة في القرن الحادي والعشرين.

من جانبه، عبر المصرف عن اهتمامه العميق بمخرجات الملتقى ووصياته، مؤكداً التزامه الراسخ بمواصلة دعمه لمسيرة التنمية في أفريقيا، من خلال تطوير أدواته وآلياته، وتعزيز شراكاته، والعمل بكفاءة أعلى خلال العقود المقبلة، لتدقيق أثر تنموي أوسع وأكثر استدامة.



استراتيجية المصرف 2030



“أن تكون المنصة الرائدة للتعاون الاقتصادي العربي الأفريقي من أجل التنمية”



“تعزيز التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي من خلال المساعدات المالية والاستثمار والدعم الفني”



الهدف 1: تحديد وتطوير وتعزيز فرص التعاون الاقتصادي الإستراتيجي بين العرب وأفريقيا.

الهدف 2: المساهمة بشكل مبتكر في التنمية المستدامة والتحول الهيكلي للبلدان الأفريقية في ضوء أهداف التنمية المستدامة وأجندة أفريقيا 2063.

يتم تنفيذ الاستراتيجية عبر خطتين خمسيتين متتاليتين، الخطة الثامنة (2020-2024) والخطة التاسعة (2025-2029). وقد تم تصميم هذه الخطط بحيث تكون مرنة وقابلة للتكييف بما يتماشى مع المستجدات على أرض الواقع، و بحيث تتيح للمصرف مراجعة أولوياته وتحديث أدواته استناداً إلى النتائج والدروس المستفادة، وذلك ما يعزز قدرته على الاستمرار كعنصر فاعل في مشهد التنمية المستدامة في أفريقيا.

“استراتيجية المصرف 2030... خارطة طريق لتعزيز التعاون العربي الأفريقي في عالم متغير”



من الالتزامات السنوية إلى التخطيط الاستراتيجي: تطور منهجيات العمل التنموي

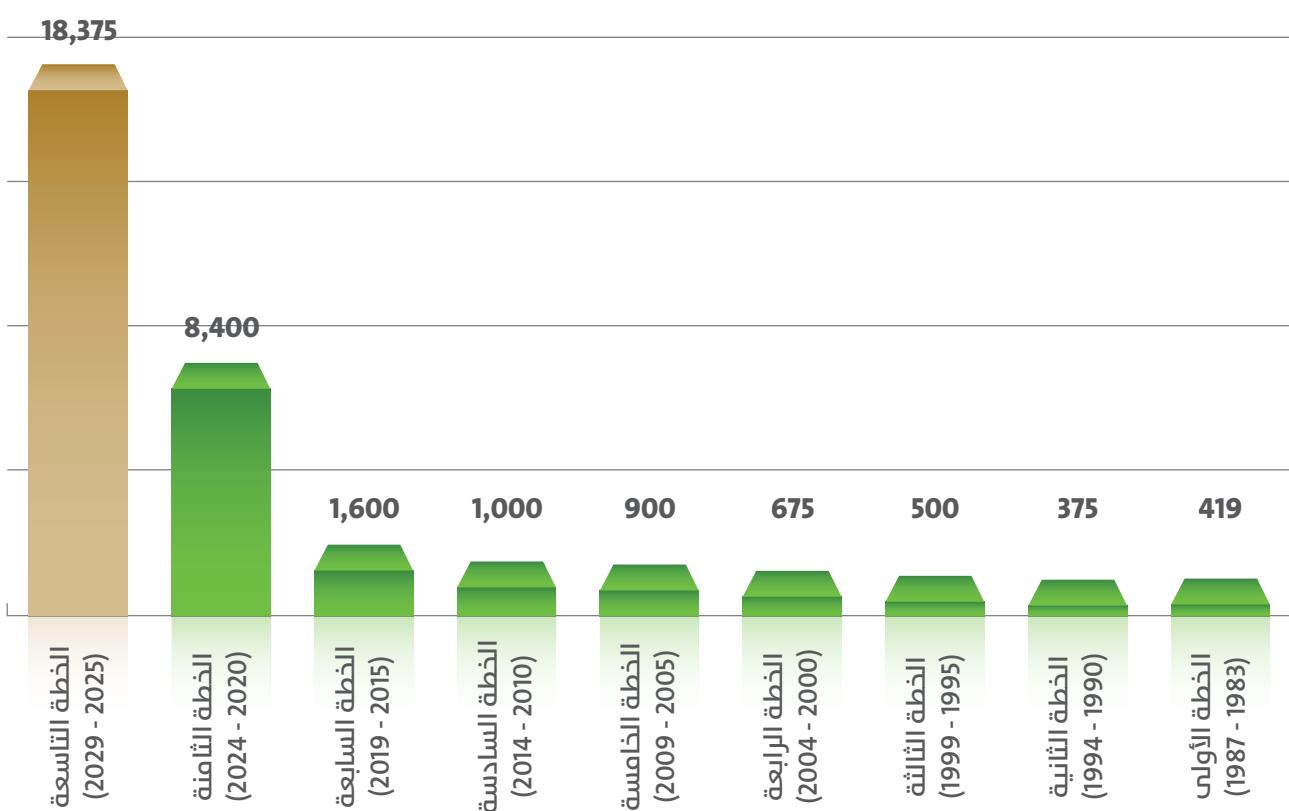
مُخصصات المصرف لتمويل التنمية (الخطط الخمسية)

منذ انطلاق أنشطته التمويلية في عام 1975 وحتى عام 1982، اعتمد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا أسلوب تحديد التزامات سنوية للدول المستفيدة، استناداً إلى الموارد المتاحة واحتياجات التنمية المباشرة.

وفي عام 1983، شهد المصرف تدولاً استراتيجياً مهماً، تمثل في اعتماد نهج الخطط التنموية الخمسية، بما يعزز من فعالية التخطيط والحكومة المالية، ويتاح استجابة أكثر مرونة لأولويات التنمية في القارة، مع الحفاظ على متناسبة المركز المالي.

ومنذ ذلك الحين، أكمل المصرف تفويذ ثمان خطط خمسية، شهدت زيادة تدريجية في مخصصاتها التمويلية، بما يعكس اتساع نطاق عملياته الجغرافية وتنوع أدواته التمويلية. ويُعد اعتماد الخطة الخمسية التاسعة (2029-2025) خلال عام 2024، تأكيداً لاستمرارية هذا النهج التطويري، والتزاماً جدياً بتعزيز الأثر التنموي واستباق التحديات.

ترتيب مخصصات الخطة الخمسية للمصرف (بملايين الدولارات)





الخطة الخمسية الثامنة (2024-2020) تحسين الأداء ودروس مستفادة تعزز الرؤية المستقبلية

اكتمل تنفيذ الخطة الخمسية الثامنة مع نهاية عام 2024، وقد شكلت مرحلة تأسيسية محورية في مسار تطوير أداء المصرف وتعزيز مكانته. ركزت الخطة على تعميق التعاون الاقتصادي العربي-الأفريقي، ودعم جهود التنمية المستدامة في دول أفريقيا جنوب الصحراء، مع الحفاظ على نهج متوازن بين الطموج والمرونة، وأفرزت مجموعة من الدروس المستفادة التي أسهمت في تحسين أداء المصرف وتوجيه رؤيته المستقبلية، أبرزها أهمية:

- التخطيط المرن والتنفيذ المتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- تطوير أنظمة فعالة لمتابعة تقدم المشروعات وضمان تنفيذها بكفاءة.

وقد مكّن هذا النهج المصرف من التكيف بنجاح مع تداعيات جائحة كوفيد-19، والأزمات الاقتصادية العالمية والإقليمية الأخرى، دون التأثير على التزاماته تجاه الدول الشريكة.

أداء مالي قوي ونمو مستدام

حافظ المصرف خلال فترة تنفيذ الخطة على مركز مالي متين، حيث بلغ:

- إجمالي الأصول: 6,553 مليون دولار بنهاية ديسمبر 2024 (بنمو بلغ 26% عن بداية الخطة).
- حقوق الدول الأعضاء: 5,780 مليون دولار.
- صافي الدخل المتراكم: 763 مليون دولار، متجاوزاً المخطط له بنسبة 27%.

كذلك نجح المصرف في تحقيق معدلات تنفيذ مرتفعة لبرامجه التمويلية، مع الالتزام بتوزيع استراتيجي متوازن للموارد بما يضمن تحقيق أقصى أثر تنموي مستدام في القطاعات ذات الأولوية، مثل البنية التحتية، والزراعة، والطاقة، والتعليم، والصحة.

مقارنة بين مخصصات الخطة الثامنة والالتزامات الفعلية (حسب النواخذ)

القطاع الخاص	تمويل التجارة	العون الفني	القطاع العام
نسبة التنفيذ %99.8	نسبة التنفيذ %96.3	نسبة التنفيذ %100	نسبة التنفيذ %100
36 عملية	46 عملية	185 عملية	88 مشروع
إجمالي المخصصات 1,400 مليون دولار	إجمالي المخصصات 4,450 مليون دولار	إجمالي المخصصات 50 مليون دولار	إجمالي المخصصات 2,500 مليون دولار
التمويل الفعلي 1,397 مليون دولار	التمويل الفعلي 4,284 مليون دولار	التمويل الفعلي 50 مليون دولار	التمويل الفعلي 2,500 مليون دولار



تعزيز الشراكات والتمويل المشترك

عمل المصرف على تعزيز التعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي، من خلال شراكات دعمت تنفيذ مشروعات وطنية وإقليمية ذات تأثير واسع. وقد ساعد هذا النهج على حشد موارد إضافية وتعزيز فاعلية التدخلات التنموية في الدول المستفيدة.

التحول الرقمي واستمرارية الأعمال

ساهم الاستثمار في التحول الرقمي في تعزيز مرونة المصرف، وضمان استمرارية عملياته بسلامة خلال الأزمات. وقد تم اعتماد أنظمة تقنية متقدمة، مع تفعيل مراكز بيانات احتياطية وسحابية؛ مما رفع من كفاءة أعماله واستجابته للتحديات.

تطوير رأس المال البشري والهيكل المؤسسي

كان الاستثمار في الموارد البشرية أحد أولويات الخطة، حيث جرى:

- تبني نظام تقييم أداء قائم على الأهداف الذكية.
- تنفيذ برامج تدريبية نوعية، من أبرزها برنامج المهنيين المبتدئين.
- تحسين بيئة العمل، وتحديث سلم الرواتب والامتيازات.
- دعم المساواة بين الجنسين وتعزيز التنوع داخل المصرف.

”تعزيز الكفاءة المؤسسية من خلال شراكات تمويلية فاعلة، وتحول رقمي مرن، وتطوير شامل لرأس المال البشري“

دخول ناجح إلى أسواق رأس المال الدولية

من الإنجازات الاستثنائية التي حققها المصرف خلال فترة الخطة الخمسية الثامنة، دخوله لأول مرة إلى أسواق رأس المال العالمية عبر إصدار سند اجتماعي بقيمة 500 مليون يورو لمدة 3 سنوات. وحقق هذا الإصدار نجاحاً لافتاً، حيث تجاوز الاكتتاب ثلاثة أضعاف القيمة المطروحة، وشارك فيه أكثر من 50 مستثمراً مؤسسيًا من 27 دولة في 4 قارات، بما في ذلك بنوك مركزية ومؤسسات رسمية. وقد تم الإصدار ضمن إطار برنامج السندات متوسطة الأجل باليورو (EMTN)، بسعر قسيمة 3.75% وعائد 3.806%؛ الأمر الذي يمثل خطوة تأسيسية نحو ترسيخ مكانة المصرف كمصدر منتظم في الأسواق المالية الدولية.

ختاماً، وفي المرحلة الأخيرة من الخطة، أظهر المصرف مهارة عالية على التكيف والمرنة في مواجهة التحديات التشغيلية، من خلال الانتقال السلس إلى مقره المؤقت في الرياض - المملكة العربية السعودية. وقد واصل تنفيذ برامجه وخططه التنموية بكفاءة ودون انقطاع؛ مما يعكس قدرته على استمرارية أعماله وبلغ أهدافه - رغم المتغيرات.



الخطة الخمسية التاسعة (2029 – 2025) تسريع التنمية المستدامة وتعزيز المرونة في مواجهة التحديات

- تمثل الخطة الخمسية التاسعة (2025–2029) المرحلة الثانية من استراتيجية المصرف العشرينية “رؤية 2030”，وتأتي استجابةً لحاجة المتزايدة إلى تسريع وتنمية التنمية المستدامة، وتعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على الصمود في وجه التحديات الإقليمية والعالمية.
- حافظت الخطة على تركيزها في المجالات المحفزة للتكامل الاقتصادي، مع رفع سقف التمويلات من خلال أهداف نوعية مدعومة بزيادة كبيرة في الموارد المالية المرصودة. فقد اعتمد مجلس إدارة المصرف مخصصات إجمالية قدرها 18.375 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 119% مقارنة بمخصصات الخطة الخمسية الثامنة البالغة 8.400 مليار دولار أمريكي.

نهج تمويلي متكامل ومخصصات طموحة

- تبني الخطة نهجاً تمويلياً تكاملياً، يشمل مزيجاً من الأدوات التمويلية مثل التمويل الميسر، والتمويل بشروط السوق، وتمويل القطاع الخاص، وتمويل التجارة، والعون الفني. ويت� هذا النهج تصميم حزم تمويل مرنة تتلاءم مع طبيعة المشروعات وظروف الدول المستفيدة، مع الحفاظ على سلامة رأس المال والسيولة، ومواءمة التوسع في الاقتصاد العالمي مع تطور المحفظة الاستثمارية.

دعم التحول الأخضر وتعزيز الأمن الغذائي في أفريقيا

تواكب الخطة مبادرات مجموعة التنسيق العربي التي يُعد المصرف عضواً فاعلاً فيها، لا سيما فيما يتعلق بتخصيص:

- 50 مليار دولار لبنية تحتية مرنة ومجتمعات شاملة،
- 24 مليار دولار لمكافحة تغير المناخ،
- 10 مليارات دولار لدعم الأمن الغذائي،
- 10 مليارات دولار لتعزيز التحول نحو الطاقة النظيفة.

وتشكل هذه التعهدات محفزاً رئيسياً لدور المصرف في تمويل مشاريع التحول الأخضر في أفريقيا، خاصةً في مجالات الطاقة المتجددة، والبنية التحتية المقاومة للتغير المناخي.

تمكين الشباب والنساء عبر دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تولى الخطة أهمية قصوى لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها مدركاً رئيسياً للنمو وخلق فرص العمل، لا سيما لفتي الشباب والنساء، وذلك من خلال زيادة التمويل المخصص لهذا القطاع وتقديم برامج تدريبية لتطوير المهارات وتعزيز ريادة الأعمال.



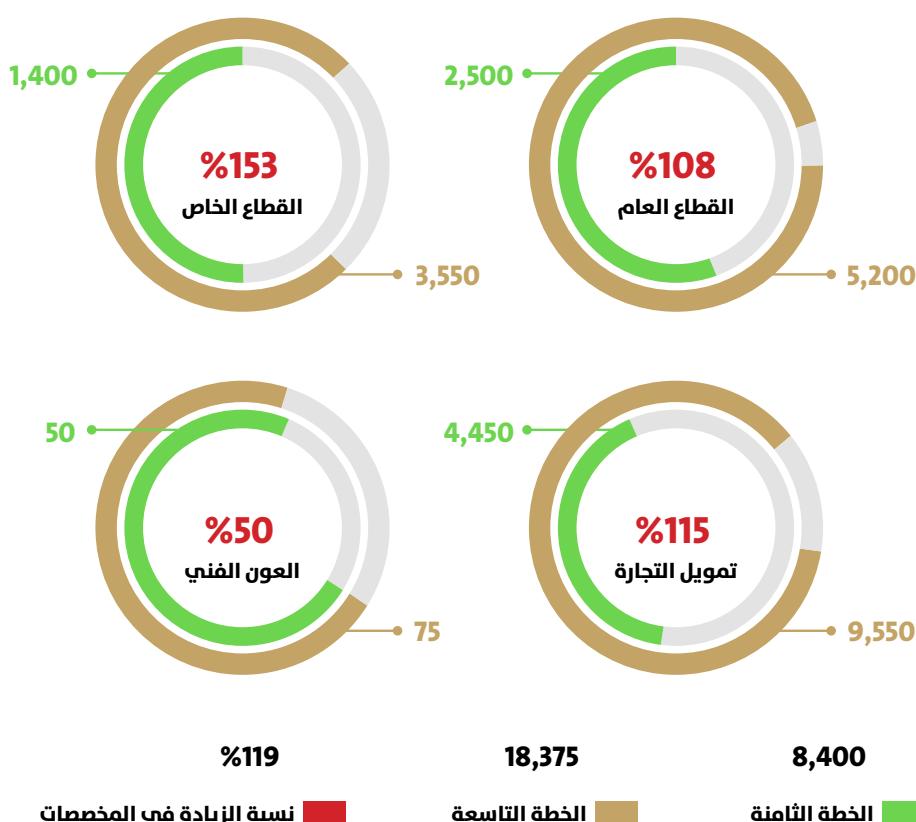
نقطة نوعية في الأداء المؤسسي

تطمح الخطة إلى إحداث تحول جذري في كفاءة الأداء المؤسسي من خلال:

- الاستثمار في رأس المال البشري،
- تحديث السياسات الإدارية والتنظيمية،
- تسريع التحول الرقمي،
- تطوير بيئة العمل،
- وإرساء هيكل إداري مرن قادر على التكيف مع المتغيرات واستثمار الفرص الناشئة.

وبهذا، تمثل الخطة الخمسية التاسعة خارطة طريق طموحة تقود المصرف نحو تحقيق أثر تنموي أوسع وأعمق، يُرسّخ دوره كمحفز رئيسي للتنمية المستدامة والتكامل العربي الأفريقي في العقود المقبلة.

مخصصات الخطة التاسعة بالمقارنة مع مخصصات الخطة الثامنة (بملايين الدولارات)





الفصل الأول

الأنشطة
والعمليات
في 2024



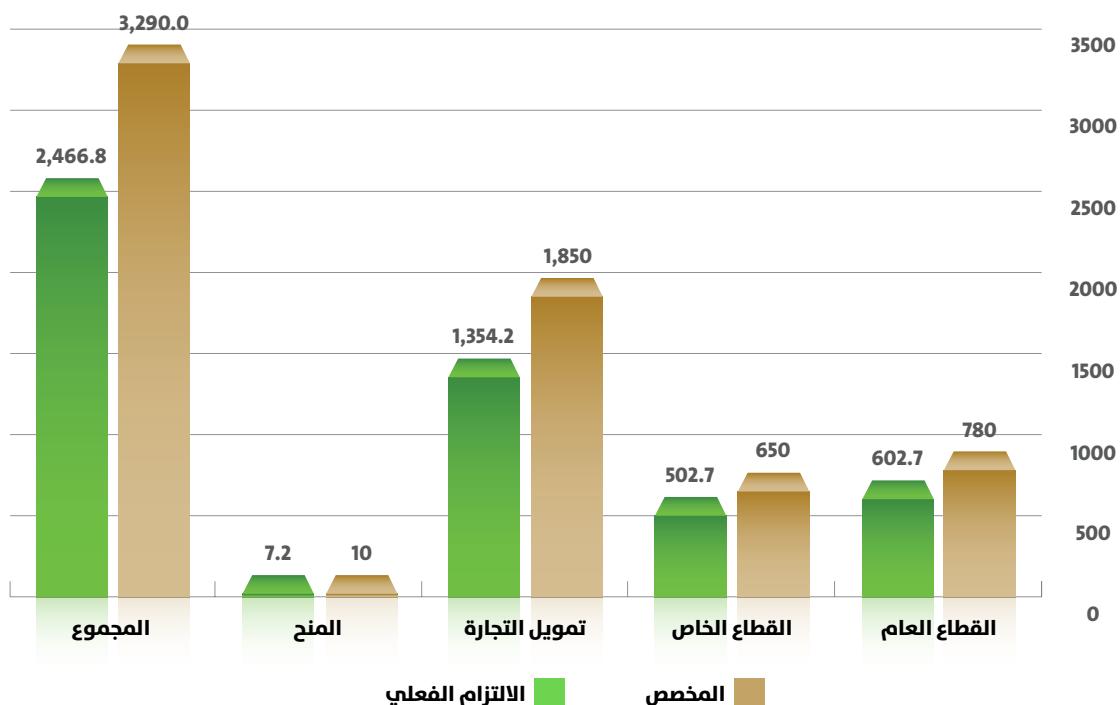


الفصل الأول | الأنشطة والعمليات في 2024

أهم مؤشرات الأنشطة التمويلية (2024-2023-2022)

البيان	2024	2023	2022
إجمالي الالتزامات (مليون دولار)	2,466.8	2,241.3	2,004.6
• قروض القطاع العام	602.7	393.8	885.5
• قروض القطاع الخاص	502.7	305.9	418.3
• خطوط تمويل التجارة	1,354.2	1,529.6	688.6
• منح تنمية القدرات	7.2	12.0	12.2
إجمالي عدد العمليات	68	78	75
• مشروعات القطاع العام	13	12	16
• عمليات القطاع الخاص	9	8	10
• عمليات تمويل التجارة	14	12	9
• عمليات تنمية القدرات	32	46	40
متوسط عنصر المنحة لقروض مشروعات القطاع العام	%25.6	%24.3	%25
إجمالي تكاليف العمليات التي ساهم المصرف في تمويلها (مليون دولار)	5,328	4,867	3,869

مقارنة بين مخصصات عام 2024 والالتزامات الفعلية حسب نوافذ التمويل (بملايين الدولارات)

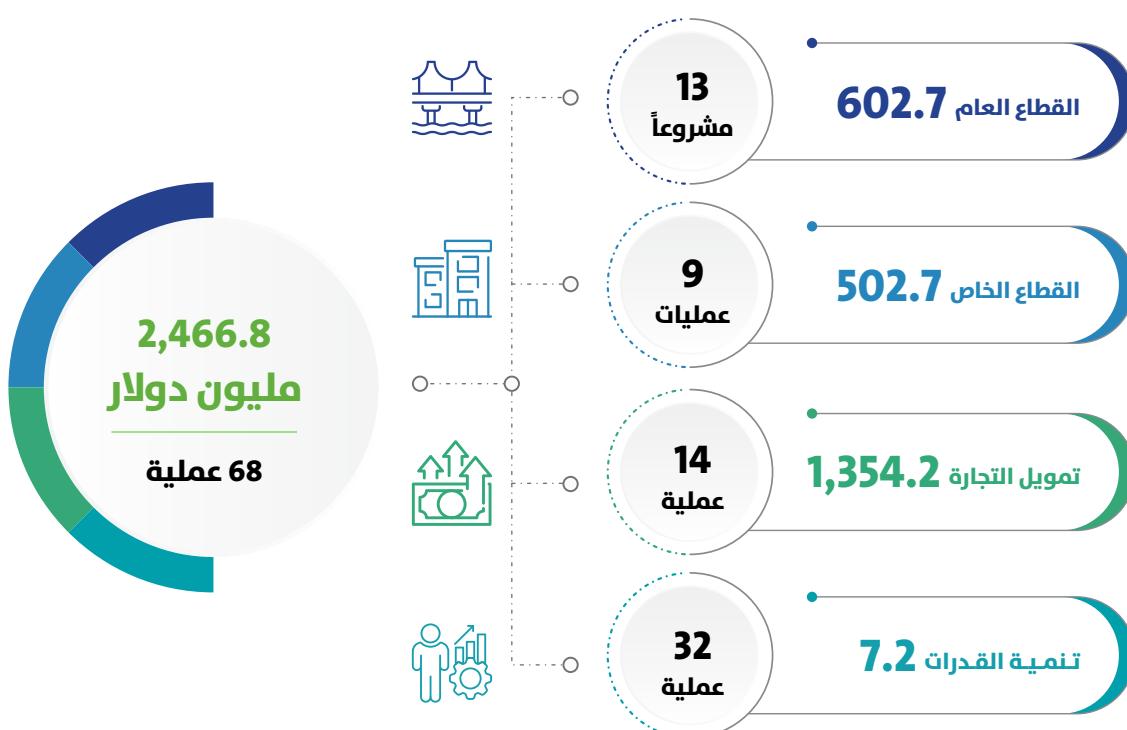




إجمالي التزامات

بلغ إجمالي التزامات المصرف في نهاية عام 2024 لفائدة عدد من الدول الأفريقية والتكاليف الإقليمية نحو 2,466.8 مليون دولار، غطت تمويل 68 مشروعًاً وعملية، وتم تقديمها عبر نوافذ تمويله الأربع الرئيسية كما يبيّن الرسم أدناه.

توزيع التزامات 2024 حسب نوافذ التمويل



مجالات تركيز استراتيجية 2030



واصل المصرف تنفيذ استراتيجيته العشرينية الطموحة، المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ورؤية أجندة أفريقيا 2063، سعياً إلى المساهمة في تحقيق تحول تنموي شامل في القارة. وترتكز هذه الاستراتيجية على مجالات حيوية مختارة بعناية لدورها المحوري في تسريع النمو المستدام ومواءمتها لأولويات الدول المستفيدة. تشمل هذه المجالات الاستثمار في البنية التحتية، وتطوير سلاسل القيمة الزراعية، وتنمية التجارة والقطاع الخاص، والنهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية القدرات.



الاستثمار في البنية التحتية لتحقيق الشمولية والتصنيع والابتكار

يولي المصرف هذا القطاع أهمية كبيرة، إذ يشكل عِماد المجتمع الحديث وشرطًاً أساسياً للنمو المستدام. ويمول المصرف مشروعات البنية التحتية الاجتماعية (الصحة والتعليم)، والنقل (طرق، جسور، سكك حديديّة، موانئ، مطارات)، والطاقة (الإنتاج والنقل والتوزيع)، إلى جانب مشاريع المياه والصرف الصحي والتنمية الحضرية، فضلًاً عن تقنية المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي.

في عام 2024، أطلق المصرف استثماراً تنموياً مقداراً بمبلغ 305 ملايين دولار، لتطوير البنية التحتية في عدد من الدول الأفريقية المستفيدة. وتضمن ذلك 3 مشاريع في قطاع الطرق في بورندي وسييراليون وأوغندا، ومشروعين (2) في قطاع التعليم في الكاميرون وموزمبيق، ومشروع (1) في قطاع المياه في رواندا، ومشروع (1) سد إقليمي متعدد الأغراض بين حدود مالي والسنغال.

تطوير سلاسل القيمة الزراعية من أجل التمكين والأمن الغذائي

يسهم تطوير سلاسل القيمة الزراعية مباشرةً في تحسين حياة المزارعين الأفارقة عبر تعزيز الأمن الغذائي، وخفض نسب الفقر وزيادة الدخل. ويدعم المصرف هذا الهدف بتمويل مشروعات استصلاح الأراضي الزراعية، وتوفير الري الحديث، وتوفير المدخلات الزراعية، وتطوير سلاسل التصنيع الزراعي.

في عام 2024، خص المصرف مبلغ 379.4 مليون دولار لتمويل مشروعين (2) لسلسلة قيمة الأرز في تشاد والكاميرون، ومشروع (1) تنموية ريفية شاملة في نيجيريا (أول مشروع قطاع عام تتم المصادقة عليه لصالح نيجيريا منذ عام 2006)، و4 عمليات إقليمية لدعم قطاع الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا.

دعم التجارة والقطاع الخاص من أجل النمو وخلق فرص العمل

يواصل المصرف جهوده لرفع قدرات القطاع الخاص في أفريقيا كونه محرك قوي للنمو الاقتصادي وأساساً لخلق فرص عمل مستدامة والحد من عدم المساواة في الدخل، إلى جانب دعمه للتجارة لدورها الحيوي في توفير السلع والخدمات وتنويعها، وتعزيز العلاقات بين الدول عبر التبادل المنفعة ورفع التنافسية.

في إطار التزامات 2024، خص لمجال القطاع الخاص والتجارة 1,445.8 مليون دولار. وشملت موافقات القطاع الخاص عمليتين (2) لمؤسسات قطاع خاص مملوكة للحكومة عبر نافذة المصرف للقطاع العام؛ و3 عمليات لمؤسسات تمويل إقليمية وبنوك تجارية محلية وبنوك تنموية وطنية تعزز تنمية القطاع الخاص، بالإضافة إلى عمليتي (2) استثمار في صناديق تدعم التبادل التجاري والقطاعات الحيوية. أما موافقات تمويل التجارة فقد غطت 10 عمليات لدعم التجارة الخارجية للدول المستفيدة؛ بهدف توفير السلع الاستراتيجية والأمن الطاقي وخدمات القطاعين الصحي والتعليمي، وتحسين الميزانات الحكومية عبر زيادة الإيرادات الضريبية.



النهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التنويع الاقتصادي والتنمية

تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال حجر الأساس في تنمية الاقتصادات المحلية الأفريقية، لا سيما في المناطق الريفية، وذلك بفضل مرونتهما العالية وقدرتها الفريدة على التغلغل الاقتصادي السريع. كما تلعب هذه المؤسسات دوراً محورياً في تعزيز الشمول المالي وتمكين الفئات الأكثر احتياجاً مثل النساء والشباب؛ لذا يأتي دعمها من ضمن أولويات المصرف.

في عام 2024، خص المصرف مبلغاً قدره 329.4 مليون دولار، غطى عمليه (1) لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 17 دولة أفريقية عبر المساهمة في زيادة رأس مال الصندوق الأفريقي للتضامن، و4 عمليات لتسهيل وصول عدد آخر من هذه المؤسسات إلى مصادر التمويل؛ وبالتالي رفع قدراتها على التطور والنمو.

تنمية القدرات التنمية البشرية ركيزة أساسية لبناء المستقبل

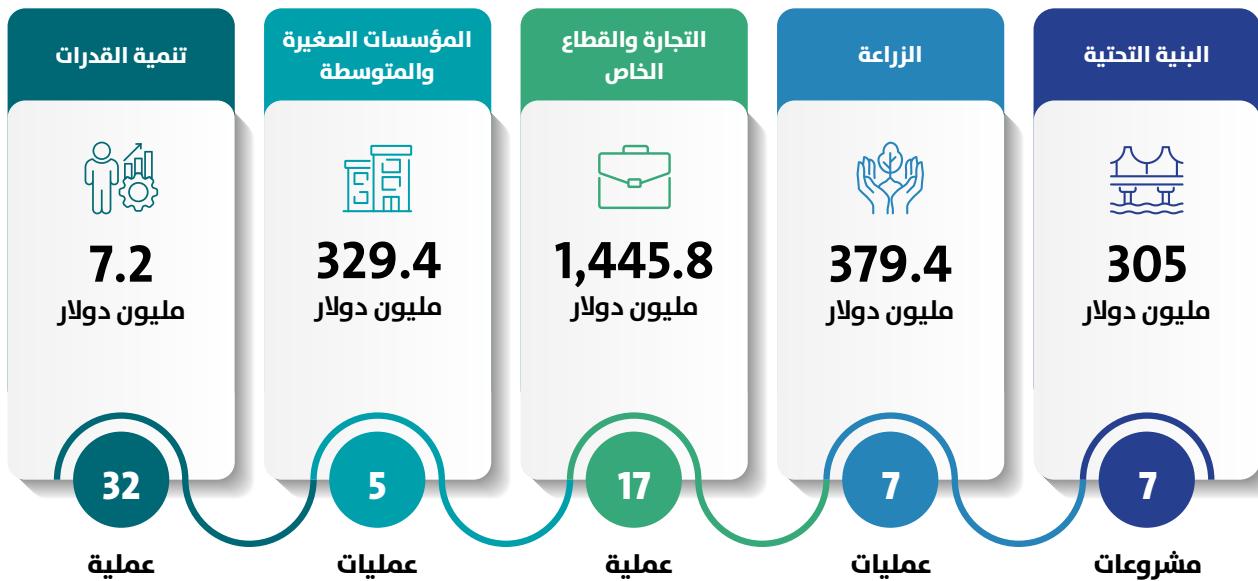
يتبع المصرف نهجاً متعدد المحاور للمساهمة في تنمية قدرات الدول الأفريقية، إيماناً منه بتأثير ذلك المباشر على زيادة الإنتاجية، وتشجيع الابتكار، وجذب الاستثمارات، ودعم النمو الاقتصادي طويلاً الأمد، فضلاً عن تسهيل التكيف مع التغيرات التكنولوجية والاقتصادية المتسارعة. وقد تم خلال عام 2024، تقديم إجمالي منح قدره 7.245 مليون دولار، وُجهت لتنمية قدرات جهات حكومية وغير حكومية ومؤسسات إقليمية، ومؤسسات مجتمع مدني في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

غطت المنح 32 عملية شملت إعداد دراسات جدوى لمشروعات تنموية وعمليات دعم مؤسسي. وتضمنت الأخيرة تنظيم دورات تدريبية ومسابقات لتنمية قدرات الشباب الأفريقي في التحليل المالي والاقتصادي، والتفاوض، والمهارات القيادية، بالإضافة إلى الذكاء الاصطناعي والروبوتات والأمن السيبراني. كما اشتملت على فعاليات لتبادل الخبرات بين العرب والأفارقة، ومناقشة قضايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، ومستقبل الإعلام في أفريقيا وتحديات التكنولوجيا الرقمية، إلى جانب جذب استثمارات القطاع الخاص لبناء بنية تحتية حضراء مستدامة تُعزز صمود القارة أمام التغيرات المناخية.





توزيع التزامات 2024 حسب مجالات التركيز الاستراتيجي (2,466.8 مليون دولار - 68 عملية)



التمويل المشترك

“5.3 مليار دولار دعم التمويل المشترك في 2024... بمساهمة فعالة من المصرف لتعزيز التنمية عبر الشراكات الدولية”

يهتم المصرف بالتمويل المشترك مع مؤسسات التمويل النشطة في الدول المستفيدة، نظراً لما يتبيه هذا النهج من تبعية الموارد للعمليات ذات التكاليف العالية التي تحتاجها الدول. في عام 2024، بلغ دعم التمويل المشترك مع مؤسسات مجموعة التنسيق العربية والمؤسسات غير العربية وحكومات الجهات المستفيدة نحو 5,327.97 مليون دولار، أسمهم المصرف فيه بمبلغ 804.6 مليون دولار (تمثل 15.1% من الإجمالي)، وشمل ذلك عمليات عبر نوافذ القطاعين العام والخاص وتمويل التجارة.

الشراكة الاستراتيجية مع المؤسسات المالية الأفريقية

”وسيلة مبتكرة لتوسيع نطاق تمويل التنمية وتعزيز التكامل الإقليمي عبر شراكات استراتيجية فاعلة تُسهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية“

تتميز الشراكة مع المؤسسات المالية الأفريقية بأنها ذات نهج متعدد الأبعاد، فمن خلال شراكات استراتيجية مع مؤسسات مالية إقليمية ووطنية ومتعددة الأطراف، يلعب المصرف دوراً رئيسياً في تبعية الموارد والحد من الفقر وتعزيز التكامل الإقليمي، ويؤكد التزامه بتوسيع نطاق تمويل التنمية، وتعزيز الاحتياطيات الرأسمالية، وزيادة الوصول إلى الموارد المالية.



حافظ المصرف على وضع مالي قوي تؤيده تقييمات ائتمانية عالية من وكالات التصنيف العالمية، حيث حاز على تقييم "AAA" من الوكالة اليابانية مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتقييم "AA" من استاندرد آند بورز مع نظرة إيجابية، وكذلك تم ترقيته من وكالة موديز إلى Aa1 مع نظرة مستقبلية مستقرة وذلك من Aa2 مع نظرة مستقبلية إيجابية. تعكس هذه التقييمات قاعدة المصرف الرأسمالية المتينة المدفوعة بالكامل مع وضع سيولة ممتاز، وإدارته المالية الرشيدة، والدعم القوي الذي يتلقاه من الدول العربية المؤسسة.

في عام 2024، نجح المصرف في إصدار أول سندات مقومة باليورو، حيث جمع 500 مليون يورو، وسط إقبال قوي من المستثمرين أدى إلى تغطية الإصدار بشكلٍ رائد؛ الأمر الذي يعكس الثقة الكبيرة في مرتانه المالية والتزامه بتمويل التنمية. وتعزز البنية الرأسمالية القوية للمصرف قدرته على تعبئة الموارد بكفاءة وزيادة قدرته على الإقراض؛ بما يمكنه من توسيع شراكته مع البنوك التنموية متعددة الأطراف والمستثمرين من القطاع الخاص، وبالتالي تعزيز أثره التنموي في القارة الأفريقية. ويؤكد إطلاق الخطة الخمسية التاسعة (2029-2025) بمقدار 18.4 مليار دولار، التزام المصرف بتسريع النمو الشامل والمستدام في أفريقيا.





تعزيز النظام المالي الأفريقي من خلال الشراكات

يشكل التعاون بين المصرف ومؤسسات تمويل التنمية دجر الزاوية في استراتيجيته؛ لتوسيع نطاق تمويل التنمية وإتاحة الفرص الاقتصادية في أفريقيا. ومن خلال العمل مع المؤسسات المالية الإقليمية والوطنية، يسهم المصرف في:

تعزيز الاحتياطيات الرأسمالية

- دعم الوضع المالي لمؤسسات تمويل التنمية؛ لزيادة قدرتها على الإقراض والاستثمار.

تحسين التصنيفات الائتمانية

- تمكين مؤسسات التمويل من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية بأسعار فائدة تنافسية.

توسيع نطاق الشمول المالي

- تحسين فرص التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التي تقودها النساء والمجتمعات المدرومة.

توفير تمويل سيادي لرفع مساهمات الدول في رأس مال المؤسسات المالية - أداة إستراتيجية لتعزيز رأس المال

- إذ يلعب المصرف دوراً محورياً في دعم البلدان الأفريقية لزيادة حصتها في مؤسسات التمويل التنموي؛ مما يتيح لها تحويل القروض السيادية إلى حصة في رأس المال، وتعزيز ملكيتها في هذه المؤسسات.

مبادرات المصرف لتعزيز رأس المال في مؤسسات التمويل التنموي

المساهمات المباشرة في رأس المال

- تقديم دعم مالي مباشر لتعزيز الاستقرار المالي والامتثال للمتطلبات التنظيمية.
- توفير تمويل سيادي لرفع مساهمات الدول في رأس مال المؤسسات المالية.

أدوات دعم رأس المال المبتكرة

- دعم التمويل الوسيط والضمادات المالية لتعزيز المرونة المالية.

دعم الاكتتاب الرأسمالي

- تشجيع الدول الأفريقية على تعبئة مساهمات إضافية؛ لضمان التمويل الكافي لنمو مؤسسات التمويل التنموي.



الأثر على تمويل التنمية

تحسين التصنيفات الأئتمانية

- تعزيز المصداقية المالية للمؤسسات التنموية؛ مما يسمح لها بالحصول على تمويل بشروط ميسرة من الأسواق العالمية.

خفض تكلفة الإقراض

- تقديم حلول تمويلية بتكلفة تنافسية للشركات؛ مما يسهم في تدفيف الاستثمار في القطاع الخاص وخلق فرص العمل.

توسيع نطاق التمويل

- دعم المشروعات الكبرى، وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمجموعات المهمشة.

اسهامات المصرف في دعم المؤسسات المالية الأفريقية خلال عام 2024

- 700 مليون دولار، قروض لمؤسسات التمويل التنموي.
- 804.6 مليون دولار، مساعدة في تمويل مشترك (تجارة وقطاع خاص) بقيمة 5.3 مليار دولار.
- 610 ملايين دولار، استثمار في مؤسسات التمويل التنموي أدى إلى توفير قروض غير مباشرة عبر هذه المؤسسات بلغت 1,585 مليون دولار (أي مضاعفة تأثير ومدى وصول تمويلات المصرف بمقدار 2.5 ضعف).

ومن خلال تعزيز رأس المال والسيطرة لدى هذه المؤسسات، يساعد المصرف الاقتصادات الأفريقية في الوصول إلى تمويل إضافي، وتقليل تكاليف الاقتراض، وتوسيع القدرة على تمويل مشاريع التنمية الحيوية.

”مبادرات مبتكرة لدعم
المؤسسات المالية الأفريقية
وزيادة أثر التمويل التنموي
على الاقتصادات الإقليمية“

”تعزيز النظام المالي
الأفريقي عبر شراكات
استراتيجية توسيع نطاق
التمويل وتحفيز التكاليف“



تسليط الضوء على أبرز العمليات المُجازة في 2024

مشروع دعم التعليم الأساسي في سبع مناطق - جمهورية الكاميرون

تعزيز جودة التعليم وتوسيع فرص الوصول

في إطار التزامه بدعم القطاعات الاجتماعية ذات الأثر الواسع والمستدام، ساهم المصرف بنسبة 31.9% في تمويل مشروع دعم التعليم الأساسي في جمهورية الكاميرون الذي تبلغ تكلفته الإجمالية 94 مليون دولار أمريكي. ويغطي المشروع 7 من أصل 10 مناطق في البلاد، تعمد على مساحة تُقدر بنحو 410آلاف كيلومتر مربع، أي ما يعادل 86.1% من إجمالي مساحة الكاميرون، ما يعكس نطاقه الجغرافي الواسع وتأثيره التنموي المدمر على الصعيد الوطني.

أهداف المشروع

يندرج هذا المشروع في إطار دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة أفريقيا 2063، لاسيما ما يتعلق منها بـ:



ويركز المشروع على تحسين جودة التعليم وضمان الوصول العادل إلى التعليم الابتدائي لما يقارب 154 ألف تلميذ في 100 مدرسة للتعليم الأساسي، مع برامج موجهة خصيصاً للفئات المهمشة، ودعم إضافي للتلמידات في المناطق الريفية. ويستهدف رفع معدل إكمال التعليم الابتدائي من 73% إلى 95%， وتعزيز المهارات الأساسية من خلال تطوير المناهج الدراسية والتدريب المتقدم للمعلمين على أساليب التعليم الديثية.

التحول الرقمي والتغذية المدرسية

يولي المشروع عناية خاصة لتعزيز التعليم الرقمي والتعلم عن بعد من خلال إنشاء منصات رقمية متكاملة تضمن استمرارية التعلم، خاصة في حالات الطوارئ. كما يتضمن تحسين إدارة برنامج التغذية المدرسية عبر وضع آليات تضمن استدامته، وتعزز من أثره الإيجابي على الصحة العامة والتحصيل الأكاديمي للتلاميذ.

بنية تحتية متكاملة وفرص عمل جديدة

- يشمل المشروع:
- تشييد وتوسيعة وإعادة تأهيل 100 مدرسة ابتدائية، بما في ذلك المباني الإدارية وسكن المعلمين والمرافق الصحية.
 - توريد الأثاث والتجهيزات التعليمية، بما في ذلك معدات التعليم الرقمي، وأجهزة الحاسوب، ووسائل الاتصال الديثية.
 - الخدمات الاستشارية الفنية، مثل إعداد الدراسات وال تصاميم الهندسية والمعمارية.

كما يعمل المشروع على خلق نحو 1,500 فرصة عمل جديدة للمعلمين، بما يعزز الاستقرار الوظيفي ويساعد في تحسين جودة العملية التعليمية.



مشروع تشييد سد غورباسى متعدد الأغراض في حوض نهر السنغال - جمهورية السنغال

“توسيع استخدامات الموارد المائية ودعم الأمن الغذائي والطاقة”

ساهم المصرف في تمويل مشروع تشييد سد غورباسى متعدد الأغراض في حوض نهر السنغال، في إطار التزامه بدعم مشروعات البنية التحتية الكبرى ذات الآثر متعدد الأبعاد. تبلغ تكلفة المشروع الإجمالية 315 مليون دولار أمريكي يشارك فيها المصرف بنحو 32%， وهو يمثل إضافة استراتيجية لجهود التنمية المستدامة، حيث يساعد في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وتشمل:



كما يتسم المشروع مع أهداف أجندة أفريقيا 2063، لا سيما تلك المتعلقة برفع جودة الديابة، وتحقيق الأمن المائي وال الغذائي، ودعم الزراعة الحداثة والبنية التحتية المتقدمة.

أهداف المشروع ومكوناته الأساسية

- تطوير الزراعة المروية.
- إنتاج الطاقة الكهربائية النظيفة.
- تحسين الملاحة النهرية في حوض نهر السنغال.
- يهدف المشروع إلى إنشاء بحيرة صناعية بسعة صافية تقدر بنحو 2.9 مليار متر مكعب، مما يمكن من تنظيم الإمدادات المائية من وادي “فاليمي”， وتوظيفها في الاستخدامات المتعددة، وعلى رأسها:

ويتضمن تشييد بنية تحتية متكاملة تشمل:

- سد رئيسي بطول 1,600 متر وارتفاع 30 مترًا.
- حاجز ترابي بطول 700 متر.
- محطة كهرومائية بقدرة إنتاجية تصل إلى 18 ميجاوات.
- طريق بطول 100 كيلومتر لربط السد بالمناطق المجاورة وتسهيل الوصول.
- خط كهرباء عالي الجهد (90 كيلوفولت) يمتد لمسافة 95 كيلومترًا لنقل الطاقة المنتجة.

أثر تموي متعدد المستويات

من المتوقع أن يُسهم المشروع في تحسين سبل العيش وتعزيز هرونة المجتمعات المحلية، عبر تمكينها من الاستفادة المستدامة من الموارد المائية، وتحقيق أمن غذائي وطاقة متعددة، إضافةً إلى دعم التكامل الإقليمي في إدارة الموارد الطبيعية المشتركة. كما سيعزز المشروع الاستثمارات في الزراعة والبنية التحتية والطاقة، ما يفتح آفاقاً جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.



مشروع دعم الشركة الجوية الإيفوارية لاقتناء طائرات (المرحلة الأولى)

“تدعم الربط الجوي وتحفيز النمو الاقتصادي الإقليمي”

إيمانًاً منه بأهمية تعزيز التكامل الإقليمي عبر تطوير البنية التحتية للنقل الجوي في أفريقيا، ساهم المصرف في تمويل المرحلة الأولى من مشروع دعم الشركة الجوية الإيفوارية، الذي يهدف إلى اقتناء طائرات بعيدة المدى وتشييد مركز صيانة حديث في مطار أبيدجان الدولي. تبلغ التكالفة الإجمالية للمشروع 172.5 مليون دولار أمريكي، ويسهم المصرف فيها بنسبة 44.4%， ضمن المرحلة الأولى التي تشمل اقتناء طائرة إيرباص واحدة بعيدة المدى بسعة 242 مقعدًا، إلى جانب تشييد مركز صيانة متخصص لخدمة هذا النوع من الطائرات.

أثر استراتيجي يتجاوز الحدود الوطنية

تجاوز الآثار التنموية المتوقعة لهذا المشروع حدود كوت ديفوار، لتشمل منطقة غرب ووسط أفريقيا، من خلال تعزيز الربط الجوي وتنظيم رحلات طويلة المدى تربط المنطقة ببقية أنحاء العالم. كما يدعم المشروع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما:



وينسجم المشروع أيضًا مع أجندة أفريقيا 2063، فيما يتعلق بتطوير بنية تحتية حديثة ذات طابع قاري، ورفع جودة الحياة وتحقيق الرفاهية للمواطنين.

مطار أبيدجان: محور إقليمي للنقل الجوي

يهدف المشروع إلى ترسیخ مكانة مطار أبيدجان كمركز عبور جوي رئيسي في غرب أفريقيا، من خلال أسطول حديث مزود بالتقنيات المتقدمة، ما يسهم في:





تحفيز الاستثمار والشراكات المستدامة

يسهم المشروع أيضاً في:

- تنويع الأسواق وتوسيع شبكة الوجهات الدولية،
- خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في قطاع الطيران والخدمات المساندة،
- وجذب الاستثمارات عبر تعزيز موقع أبيدجان كبوابة استراتيجية في حركة النقل الجوي بأفريقيا.

ويمثل دعم المصرف لهذا المشروع خطوة نوعية نحو تعزيز التكامل اللوجستي والاقتصادي في القارة، بما يدعم الأهداف التنموية الأوسع على المستويين الإقليمي والدولي.

دعم زيادة رأس مال الصندوق الأفريقي للتضامن

“تمكين المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة
وتعزيز الاندماج
الاقتصادي الإقليمي”

ضمن جهوده لدعم المؤسسات المالية الأفريقية متعددة الأطراف، ساهم المصرف في زيادة رأس مال الصندوق الأفريقي للتضامن، بمبلغ 120.8 مليون دولار أمريكي، لصالح 17 دولة أفريقية. الصندوق الأفريقي للتضامن هو مؤسسة مالية دولية تأسست في عام 1975، وتساهم في رأس المال 23 دولة أفريقية، إلى جانب بنك تنمية دول وسط أفريقيا، ويتخذ من نيامي - النيجر - مقراً له. يضطلع الصندوق بدور محوري في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، عن خلال تقديم ضمانات للفروض البنكية والسداد الموجهة لتمويل مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات.

تنسجم هذه العملية مع مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف المتعلق بالنهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تساعد هذه المؤسسات على توسيع أنشطتها وتعزيز فرص حصولها على التمويل. كذلك تُسهم العملية في تعزيز الاندماج الاقتصادي الإقليمي بإقامة مشاريع تنموية ذات أولوية في مجالات:

تعزيز الصادرات
والطاقات الإنتاجية

توفير السكن
الآمن والطاقة

تحقيق الاكتفاء
الذاتي الغذائي

ويمثل تمويل المصرف خطوة استراتيجية نحو تمكين المؤسسات المالية الأفريقية من القيام بدورها بفاعلية أكبر في دعم التنمية الشاملة، عبر أدوات تمويل مبتكرة تتماشى مع احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية، وتساهم في بناء اقتصادات أكثر مرونة واستدامة.



توقيع اتفاقيات مشاركة المخاطر

“تعزيز أدوات تمويل التجارة وتوسيع الشراكات المصرفية الدولية”

وفي إطار مساعيه الرامية إلى توسيع نطاق عملياته وتعزيز كفاءته التشغيلية، شرع المصرف في توقيع اتفاقيات مشاركة المخاطر مع مجموعة متنوعة من البنوك الإقليمية والدولية، وذلك بإجمالي مشاركة تصل إلى 500 مليون دولار أمريكي. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى دعم أنشطة المصرف في مجال تمويل التجارة، وتقليل تعرضه للمخاطر المالية المرتبطة بالمعاملات التجارية، مع ضمان استدامة عملياته وتوسيع قاعدة الشراكات مع مؤسسات مالية ذات قدرات عالية وتصنيفات ائتمانية جيدة.

توفر اتفاقيات مشاركة المخاطر إطاراً فعالاً لتقاسم المخاطر بين المصرف والبنوك الشريكة، مما يُسهم في:

الاستفادة من خبرات البنوك المشاركة، خاصةً في المجالات المتقدمة من تمويل التجارة

تعزيز الكفاءة التشغيلية للمصرف والاسـتـغـالـ الـأـمـثـلـ لـلـمـوـارـدـ

استحداث عمليات جديدة تشمل البنوك التجارية، والمؤسسات السيادية، والشركات الكبرى

وتمكن هذه الاتفاقيات المصرف من تنوع محفظته التمويلية، عبر التعامل مع مؤسسات مالية ذات انتشار جغرافي واسع، وخبرة فنية عالية، وقدرات تكنولوجية متقدمة في هياكلة وتنفيذ العمليات التجارية المعقدة وعالية الربحية.

تعد اتفاقيات مشاركة المخاطر أداة استراتيجية لتعزيز علاقات المصرف مع شبكة البنك المراسلة، إذ توفر إطاراً تعاونياً يحقق مصالح جميع الأطراف، ويُسهم في:

- تيسير المدفوعات عبر الحدود.
- تعزيز أدوات تمويل التجارة، مثل خطابات الاعتماد وتمويل الاعتمادات المستندية.
- دعم العمليات التجارية والإئتمانية في الدول الأمريكية المستفيدة.

كما تعكس هذه الاتفاقيات التزام المصرف بتطوير حلول مبتكرة ومستدامة في مجال التمويل التجاري، بما يعزز من دوره كمحفز للنمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي في أفريقيا.



العمليات المكتملة وأثرها التنموي

عمليات القطاع العام

اكتمل خلال عام 2024 تنفيذ 8 مشاريعات قطاع عام، ساهم المصرف في تمويلها بمبلغ 119.1 مليون دولار واستفادت منها 5 دولٍ إفريقية. وقد تضمنت 7 مشاريعات في مجال التركيز الاستراتيجي المتعلق بالاستثمار في البنية التحتية بمبلغ 99.1 مليون دولار، منها 3 مشاريع في قطاع الطرق والجسور في غامبيا وغينيا، ومشروع (1) في قطاع الصحة في موريشيوس، ومشروع (1) في قطاع المياه في ملاوي، ومشروعين (2) في قطاع التنمية الحضرية وقطاع التعليم في كوت ديفوار. كما تضمنت مشروع (1) في مجال التركيز الاستراتيجي المتعلق بتطوير سلاسل القيمة الزراعية في غينيا بتمويل قدره 20 مليون دولار.





الأثر التنموي المحقق

النتيجة

المؤشر



قطاع الطرق والجسور

22 كلم	الطرق السريعة المشيدة
3 جسور	الجسور متوسطة المدى
%80	تقليل وقت السفر
5,350,000	عدد المستفيدين سنوياً

النتيجة

المؤشر



قطاع المياه

31,000	المياه النظيفة المنتجة (م³/يوم)
38	خطوط نقل المياه (كم)
303	شبكة التوزيع (كم)
11,500	زيادة سعة الخزانات (م³)
%15	تحفيض الفاقد من المياه (%)
10,000	توصيلات المنازل
184,000	عدد المستفيدين
45	نقط مياه عامة (عدد)
2	تحفيض معدل انتشار أوبئة المياه (%)

النتيجة

المؤشر



قطاع الصحة

60,000	المباني المنشأة (٢٥)
550	عدد الأسرة المضافة
10,000	السعة الإضافية للعيادات الخارجية (عدد المرضى سنوياً)
165,000	سكان المناطق المستفيدة
من 500 إلى 300	تحفيض عدد السكان لكل سرير



النتيجة

المؤشر



قطاع التعليم

6,770	المباني المنشأة (م²)
6,850	المباني المعدّ تأهيلها (م²)
1,800	المتدربون سنويًا (عدد)
5,170,000	توفير معدات المختبرات وورش العمل (التكلفة بالدولار)

النتيجة

المؤشر



قطاع التنمية الحضرية

70	طول الجسور المشيدة (م)
400	ضفاف النهر المدحمة (م)
300	الحواجز الخرسانية (م)

النتيجة

المؤشر



قطاع الزراعة

38,000	عدد الأسر المستفيدة
975	المساحات المروية (هكتار)
160	الآبار الأنبوية (عدد)
400	الآبار المحفورة والمزودة بمضخات (عدد)
11	المستودعات المبنية (عدد)
350	الطرق الريفية المنشأة (كم)
1,068	المدخلات الزراعية الموردة (طن)
85,800	الأشجار المزروعة (عدد)
2	مركز تدريب زراعي منشأ (عدد)
3,227	المزارعون المدربون (عدد)
43	نقط مياه عامة منشأة (عدد)



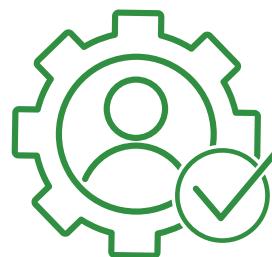
عمليات القطاع الخاص

في إطار دعم نمو القطاع الخاص وتوسيع فرص التمويل، اكتمل خلال عام 2024 تنفيذ عمليتين (2) في مجال تمويل القطاع الخاص، ساهم المصرف فيهما بمبلغ إجمالي قدره 36 مليون دولار أمريكي، لصالح مؤسسات تنمية محلية في منطقة غرب أفريقيا. هدفت هذه العمليات إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية، من خلال دعم المؤسسات المالية التي تقدم تمويلاً مباشراً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

عمليات منح العون الفني وتنمية القدرات

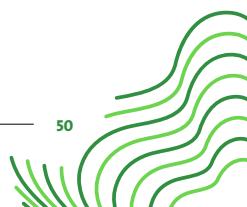
واصل المصرف خلال عام 2024 تعزيز برامجه في مجال تنمية القدرات البشرية والمؤسسية، حيث تم تنفيذ 45 عملية عون فني استفادت منها 15 دولة أفريقية، بالإضافة إلى منظمات وكتل إقليمية. وبلغت القيمة الإجمالية لهذه المنح 11.13 مليون دولار أمريكي، وتوزعت العمليات على النحو التالي:

- 13 عملية في مجال المشروعات النموذجية وتبادل المعرف: **4.63 مليون دولار.**
- 19 عملية في مجال المؤتمرات والمنتديات وورش العمل: **3.25 مليون دولار.**
- 5 عمليات تدريب متخصص: **1.41 مليون دولار.**
- 3 عمليات توفير خبراء: **750 ألف دولار.**
- 3 عمليات إعداد دراسات: **425 ألف دولار.**
- عملية دعم مؤسسي: **665 ألف دولار.**



الأثر التنموي المتحقق

- تدريب الكوادر الحكومية في دول مثل إثيوبيا وتنزانيا.
- تمكين النساء من خلال تنمية المهارات الريادية.
- دعم المؤسسات المالية عبر تطوير المهارات الفنية والإدارية.
- إعداد دراسات جدوى استراتيجية لمشروعات حيوية مثل مراكز البيانات والسحب الإلكتروني.
- تعزيز البنية المعرفية عبر دعم مؤسسات تعليمية وبحثية مثل المركز الأفريقي للرياضيات.
- تنظيم ورعاية فعاليات نوعية حول قضايا التنمية مثل التصر ومحرو الأمية، مما عزز من التكامل الإقليمي وتبادل المعرفة.





توقيع ونفاذ اتفاقيات القروض

شهد عام 2024 نشاطاً مميزاً في مجال توقيع ونفاذ اتفاقيات القروض، حيث تم:

إعلان نفاذ 17 اتفاقية قرض مع 10 دول أفريقية و7 مؤسسات إقليمية، بإجمالي تمويل قدره

904.722 مليون دولار
و 150 مليون يورو

توقيع 12 اتفاقية قرض مع 7 دول أفريقية و7 مؤسسات مالية محلية وإقليمية، بلغ مجموعها

542.322 مليون دولار
و 210 ملايين يورو

وتجسد هذه الاتفاقيات التوسيع المستمر في عمليات المصرف وتعزيز قدرته على تلبية احتياجات الدول الأعضاء، ضمن إطار تنموي فعال ومتنوع.

توقيع مذكرات تفاهם

”عقد الشراكات من أجل التنمية المستدامة“

في إطار حرصه على بناء شراكات استراتيجية تُعزز التنمية المستدامة في أفريقيا جنوب الصحراء، وقع المصرف خلال عام 2024 على 4 مذكرات تفاهם مع مؤسسات إقليمية ودولية رائدة، تهدف إلى وضع إطار عام للتعاون وتبادل الخبرات الفنية، ودعم تنفيذ العمليات التنموية بكفاءة. وقد شملت هذه الشراكات:

- **الهيئة العربية للاستثمار والإئماء الزراعي:** لتعزيز التكامل الزراعي العربي-الأفريقي.
- **البورصة الإقليمية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (BRVM):** لتنمية التعاون الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي في المنطقة.
- **الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA):** في خطوة استراتيجية تدعم انسياح حركة التجارة في القارة وتعزز التجارة العربية-الأفريقية والأفريقية-الأفريقية.
- **المركز الدولي للزراعة الملحة (ICBA):** بهدف توسيع أنشطة المركز في أفريقيا جنوب الصحراء، ودعم قدرات الدول على مواجهة التحديات المناخية وتعزيز الابتكار الزراعي.



وتعكس هذه الشراكات توجه المصرف نحو تعزيز التعاون متعدد الأطراف، والاستفادة من الكفاءات والخبرات الفنية المختلفة لتحقيق أثر تنموي مستدام وقابل للقياس.



المشاركة في أنشطة التنمية

واصل المصرف خلال عام 2024 حضوره الفاعل في أبرز المنصات الدولية والإقليمية المعنية بالتنمية الاقتصادية، وذلك في إطار حرصه على مواكبة المستجدات العالمية، وتعزيز علاقاته مع الشركاء الاستراتيجيين، واستكشاف آفاق جديدة للتعاون دعماً لجهوده في تحقيق أهدافه التنموية في أفريقيا.

الاجتماعات السنوية لمؤسسات التمويل الدولية والتنمية

شارك المصرف في عدد من الاجتماعات السنوية رفيعة المستوى، من أبرزها:

- اجتماعات الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي عُقدت في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة من 19 إلى 21 أبريل 2024، وكذلك في الاجتماعات السنوية للمؤسسات من 21 إلى 26 أكتوبر 2024.
- الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الأفريقي للتنمية، التي عُقدت في نيروبي، كينيا، خلال الفترة من 27 إلى 31 مايو 2024.
- الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، التي استضافتها الرياض، المملكة العربية السعودية، من 27 إلى 30 أبريل 2024.



وقد أتاحت هذه الاجتماعات للمصرف فرصة قيّمة للاطلاع على أحدث التطورات الاقتصادية العالمية، ومناقشة التحديات والفرص في الدول الأفريقية المستفيدة، بالإضافة إلى توطيد العلاقات مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية.

منتدي الاستثمار العالمي لرواد الأعمال - المنامة

شارك المصرف في منتدى الاستثمار العالمي لرواد الأعمال، الذي عُقد في المنامة، مملكة البحرين، خلال الفترة من 13 إلى 15 مايو 2024، وهدف إلى تعزيز الشراكات بين رواد الأعمال في أمريقيا وبقية أنحاء العالم. وقد وفر المنتدى منصة لدوار بناء بين رواد الأعمال والحكومات والمؤسسات المالية، أُسْتُعرضت خلاله أفضل الممارسات في تهيئة بيئة تمكينية للمؤسسات الناشئة، وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال في القارة.

**”حضور عالمي فاعل في منصات التنمية الدولية
والإقليمية لتوسيع آفاق التعاون“**



منتدي الاستثمار المشترك مع مجموعة دول الجنوب الأفريقي (SADC)

في إطار التعاون مع التكتلات الإقليمية، شارك المصرف في منتدي الاستثمار المشترك مع المجموعة الإنمائية لدول جنوب أفريقيا (SADC)، الذي عُقد في هراري، زيمبابوي، يوم 14 أغسطس 2024. وقد ناقش المنتدى سبل تعزيز التعاون الإنمائي بين المصرف والمجموعة، من خلال استعراض أولويات التنمية في دول الجنوب الأفريقي، واستكشاف مجالات الدعم الممكنة. وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الطرفين، تهدف إلى تعميق الشراكة ودعم الاندماج الاقتصادي الإقليمي.

مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم لمكافحة التصحر (COP UNCCD)

شارك المصرف في مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (COP UNCCD)، الذي انعقد في الرياض، المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من 2 إلى 13 ديسمبر 2024، بحضور رفيع المستوى شمل رؤساء دول ووزراء وقادة منظمات دولية.

و جاء من أهم مخرجات المؤتمر، إعلان مجموعة التنسيق العربية عن التزام تمويلي بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2030، لمكافحة التصحر والجفاف وتدهور الأراضي. وقد شارك ممثلو المصرف في عدد من الجلسات الرئيسية، إلى جانب عقد اجتماعات جانبية مع وفود الدول والمنظمات الشريكية، لبحث سبل تعزيز التعاون في مجال التصدي لتحديات التغير المناخي وتدهور الموارد الطبيعية في أفريقيا.





الفصل الثاني

رفع الكفاءة المؤسسية لتعزيز الأثر التنموي





الفصل الثاني | رفع الكفاءة المؤسسية لتعزيز الأثر التنموي

تعزيز الأداء المؤسسي: مسيرة تطور نحو التميز

سعياً نحو التميز وتعزيز قدراته المؤسسية، واصل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا خلال عام 2024 تنفيذ مجموعة من المبادرات الاستراتيجية الرامية إلى رفع الكفاءة التشغيلية، وتنمية

تنويع مصادر التمويل

أسس الحكومة، والارتقاء بجودة الخدمات المالية والإنمائية المقدمة للدول الأفريقية المستفيدة. فقد حقق نقلة نوعية في تصنيفاته الأئتمانية خلال العام، إذ حصل على تصنيف AA من وكالة موديز مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنيف AA من وكالة ستاندرد آند بورز مع نظرة إيجابية، وتصنيف AAA من الوكالة اليابانية (JCR) مع نظرة مستقبلية مستقرة. وتعكس هذه التصنيفات الثقة القوية في الملاءة المالية للمصرف، وصلابة هيكله الرأسمالي، وجودة أصوله، وكفاءاته في إدارة المخاطر والسيولة.

كذلك واصل المصرف تنويع مصادر تمويله، من خلال إصدار أول سندات مستدامة بقيمة 500 مليون يورو ضمن إطار تمويل متوسط الأجل، في خطوة تعزز من حضوره في الأسواق الدولية وتدعم أهدافه التنموية.

الالتزام بمعايير الجودة العالمية والاستدامة

واصل المصرف في تأكيد التزامه بالمعايير الدولية من خلال تنفيذ جميع مراحل التدقيق السنوي لبعض أنظمة الجودة التي نالها مسبقاً، إلى جانب حصوله على المزيد من شهادات الجودة خلال 2024، وتضمن ذلك:

الحكومة المؤسسية
ISO 37000

الادارة البيئية
ISO 14001

ادارة الجودة
ISO 9001

المسؤولية الاجتماعية
ISO 26000

خدمات تقنية المعلومات
ISO/IEC 20000-1

أمن المعلومات
ISO/IEC 27001

وتمثل هذه الشهادات دليلاً على التزام المصرف بأفضل المعايير العالمية في الاستدامة، وحماية البيئة، وتقديم خدمات عالية الكفاءة.

حكومة راسخة وإدارة متكاملة للمخاطر

يرتكز إطار الحكومة في المصرف على مبادئ الشفافية والمساءلة والإدارة الرشيدة، مدعوماً بسياسات متقدمة لإدارة المخاطر، ومكافحة غسل الأموال، فضلاً عن النزاهة المؤسسية والامتثال للمعايير الدولية. وقد واصل المصرف في عام 2024 تعزيز قدراته في مجال إدارة المخاطر التشغيلية والأئتمانية، باستخدام أنظمة وتقنيات حديثة تدعم مرونته واستدامتها. كذلك تم خلال العام، دمج مهام الامتثال والنزاهة ضمن هيكل موحد لضمان التكامل التشغيلي والرقابي، وتعزيز الالتزام بالقوانين المحلية والدولية، مما يعكس نهج المصرف في إرساء بيئة عمل قائمة على الشفافية والمساءلة.

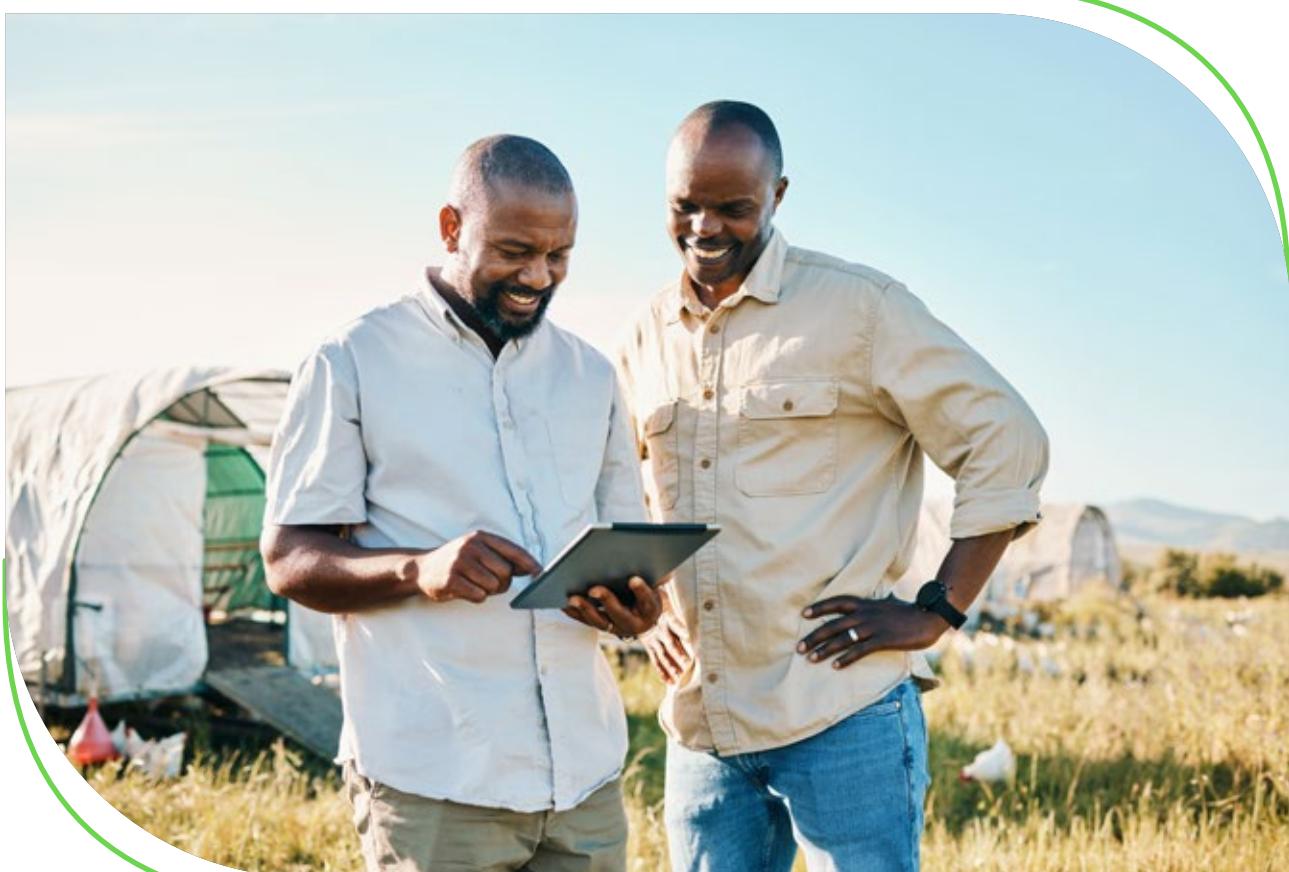


التحول الرقمي: لبنة أساسية نحو المستقبل

انطلق المصرف بخطى واثقة في مسار التحول الرقمي، من خلال تحديث بنية تحتية التكنولوجية وتطوير قدراته في تحليل البيانات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة انتهاج أعلى معايير الأمان السيبراني لحماية وأمن المعلومات. وقد بدأ العمل على الانتقال إلى نظام SAP S/4HANA، وهو نظام تخفيط موارد المؤسسات ERP والذي يمتاز بقدراته على تحليل البيانات في الوقت الفعلي باستخدام تقنيات التعلم الآلي، الأمر الذي يعزز من فعالية العمليات، ويسهم في كفاءة اتخاذ القرار وتحقيق أداء مستدام.

التقييم المستقل للمشروعات: قفزة نحو تعزيز الأثر التنموي

في إطار التزامه بقياس الأثر التنموي لعملياته، فعّل المصرف نظاماً مسؤولاً لتقييم المشاريع بعد اكتمال تنفيذها وفقاً لأفضل الممارسات في مجال التنمية، بهدف تحسين جودة العمليات المستقبلية والانتفاع من الدروس المستفادة. وقد تم خلال العام إجراء التقييم اللاحق لعمليات في قطاعات الكهرباء والطرق وتمويل التجارة وتنمية القدرات. ووثقت التقارير الأثر التنموي الواضح لهذه العمليات من خلال الزيارات الميدانية والاجتماع بأصحاب المصلحة والمستفيدين.





تعزيز الاتصال المؤسسي والهوية المؤسسية

عمل المصرف خلال عام 2024 على تدبيث هويته المؤسسية بما يعكس توجهاته الاستراتيجية الجديدة وميزاته التنافسية، وإطلاق موقعه الإلكتروني الجديد على شبكة الانترنت بما يتواافق معأحدث المعايير للمؤسسات التنموية. كما توسع في استخدام المنصات الرقمية، وفعّل حضوره الإعلامي محلياً ودولياً عبر شراكات إعلامية، وتحفيظات لفعالياته، ونشر تقارير دورية تعزز من مبدأ الوضوح والانفتاح.

بنية مؤسسية مرنة وانطلاقة جديدة من الرياض

في أعقاب انتقال مقره المؤقت إلى الرياض بالمملكة العربية السعودية، أحرز المصرف تقدماً ملحوظاً في استكمال هيكله التنظيمي، وتوسيع إداراته، وتعزيز بيئة العمل، بما يضمن استمرارية العمليات بكفاءة عالية. كما بدأ في تنفيذ مبادرات استراتيجية لتحسين الامتيازات الوظيفية، وتطوير الموارد البشرية، وتبادل الخبرات مع مؤسسات مالية وتنموية إقليمية ودولية.

تقرير فعالية التنمية لعام 2024: تعزيز الشفافية وتقدير الأثر التنموي

شهد عام 2024 إصدار النسخة الأولى من تقرير فعالية التنمية في أفريقيا، والذي يُعد خطوة مهمة نحو تعزيز الشفافية والتقييم الموضوعي للأثر الذي يُحدثه المصرف في دعم التنمية المستدامة وتعزيز التعاون العربي الأفريقي. ويسلط التقرير الضوء على أداء المصرف في تحقيق رؤيته التنموية، من خلال استعراض التقدم المحرز في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أنحاء القارة، كما يقدم تقييماً شاملًّا لمستوى تنفيذ محاور "استراتيجية المصرف 2030"، مع التركيز على الإنجازات المحققة خلال عام 2024، والدروس المستفادة، والتحديات التي لا تزال قائمة، بما يُسهم في توجيه العمل المستقبلي بكفاءة وفاعلية.

يهدف التقرير أيضاً إلى تعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة من شركاء حكوميين، ووكالات تنمية، ومؤسسات مجتمع مدني، وشركاء التنمية الآخرين، سعياً لبناء شراكات أقوى وأكثر استدامة لدفع عجلة التنمية الشاملة في أفريقيا. وقد تضمن التقرير عرضاً للاطار العام لقياس نتائج العمليات التنموية للمصرف، والذي تم استحداثه للمرة الأولى خلال عام 2024. ويستند هذا الإطار إلى استراتيجية المصرف 2030، وسياساته في مجال الرصد والتقييم، ويُشكل مرجعية أساسية لإعداد تقارير فعالية التنمية المستقبلية، بما يعزز من اتساق وموثوقية البيانات ويسهم في تعظيم الأثر التنموي للعمليات التمويلية.



إستراتيجية المصرف 2030

تحدد الاتجاه الإستراتيجي طويل المدى وأولويات التطوير

إطار نتائج المصرف

يترجم الأولويات إلى أهداف قابلة للتنفيذ، ومؤشرات أداء، وخطة منظمة للرصد والتقييم

سياسة المصرف للرصد والتقييم

تقديم مبادئ توجيهية وبروتوكولات للتنفيذ الفعال لإطار النتائج المودد

عمليات المصرف

توافق المشروعات مع الرؤية الاستراتيجية وتحقق النتائج المرجوة من خلال إطار النتائج وسياسة الرصد والتقييم

بناء شراكات مع الحكومات ووكالات التنمية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى





الفصل الثالث

الأداء المالي

في
31 ديسمبر
2024



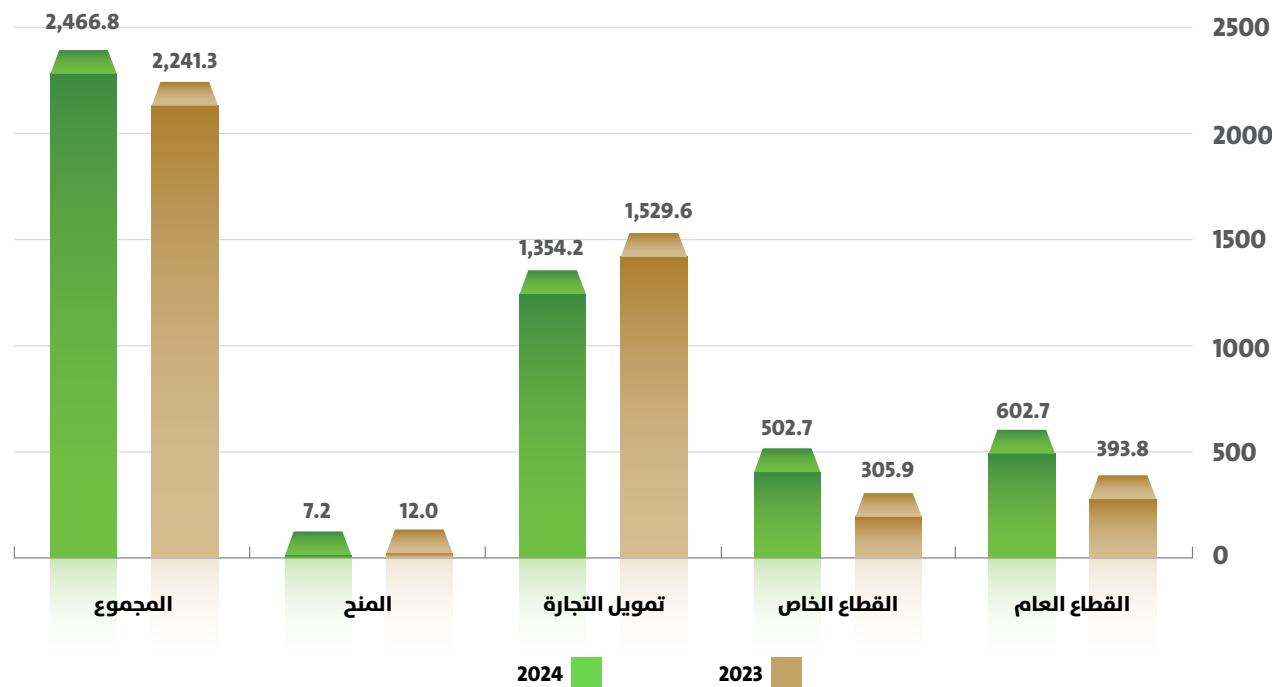


الفصل الثالث | الأداء المالي في 31 ديسمبر 2024

الالتزامات المالية

وصل إجمالي التزامات المصرف المالية لصالح البالدان المتلقية لعونه خلال عام 2024 إلى 2,466.8 مليون دولار، خُصص منه 602.7 مليون دولار لقروض القطاع العام، و502.7 مليون دولار لقروض القطاع الخاص، و1,354.2 مليون دولار لتمويل التجارة، و7.2 مليون دولار للمنح، وذلك مقارنةً بإجمالي التزامات في عام 2023 بلغ 2,241.3 مليون دولار، خُصص منه 393.8 مليون دولار لقروض القطاع العام، و305.9 مليون دولار لقروض القطاع الخاص، و1529.6 مليون دولار لتمويل التجارة، و12 مليون دولار للمنح.

توزيع التزامات القروض والمنح خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023 (بملايين الدولارات الأمريكية)



جدير بالذكر أن المجموع التراكمي للالتزامات المصرف منذ بدء أنشطته التمويلية في عام 1975 وحتى نهاية عام 2024، بلغ 15,539 مليون دولار.

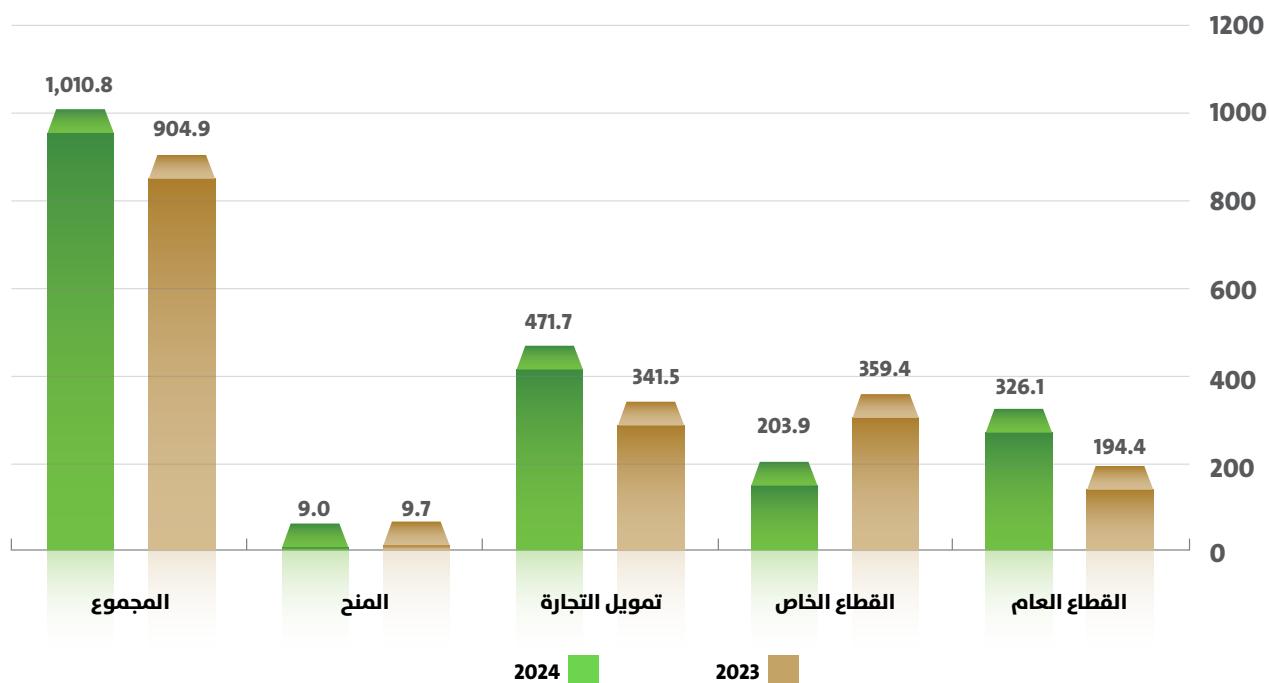
السحب والاسترداد

وصل إجمالي السحب من قروض القطاع العام خلال عام 2024 مبلغ 326.1 مليون دولار مقابل 194.4 مليون دولار خلال عام 2023 - أي بارتفاع قدره 131.7 مليون دولار يمثل نسبة 67.8%. وبلغ السحب من قروض القطاع الخاص 203.9 مليون دولار خلال عام 2024 مقابل 359.4 مليون دولار خلال عام 2023 - أي بانخفاض قدره 155.5 مليون دولار يمثل نسبة 43.3%. أما السحب من خطوط تمويل التجارة فقد بلغ 471.7 مليون دولار في عام 2024 مقابل 341.5 مليون دولار في عام 2023 - أي بارتفاع قدره 130.3 مليون دولار يمثل نسبة 38.1% تقريباً.



كما بلغ السحب من المنح 9 ملايين دولار خلال عام 2024 مقابل 9.7 مليون دولار خلال عام 2023 - أي بانخفاض قدره 0.6 مليون دولار يمثل نسبة 6.3% تقريباً. وبذلك وصل إجمالي المبالغ المسحوبة من قروض القطاعين العام والخاص وخطوط تمويل التجارة والمنح خلال عام 2024 إلى 1,010.8 مليون دولار مقابل 904.9 مليون دولار في عام 2023 - أي بزيادة قدرها 105.9 مليون دولار تمثل نسبة 11.7% تقريباً.

وضعية السحب من القروض والمنح خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023 (بملايين الدولارات الأمريكية)



وبلغ الإجمالي المتراكם للسحب من قروض القطاعين العام والخاص وخطوط تمويل التجارة في نهاية عام 2024 مبلغ 6,984 مليون دولار مقابل 5,982.3 مليون دولار في نهاية عام 2023. وبإضافة المنح، يبلغ إجمالي السحب المتراكם في نهاية عام 2024 مبلغ 7,159.5 مليون دولار مقابل مبلغ 6,148.7 مليون دولار في نهاية عام 2023، وبذلك تبلغ نسبة السحب المتراكם الإجمالي إلى صافي الالتزامات المتراكمة الإجمالية في نهاية عام 2024 حوالي 53% (مقابل 56% في نهاية عام 2023).

¹ يتضمن السحب من المنح التي تم خصمها على الإيرادات ومتلازماً 175.5 مليون دولار بنهاية عام 2024.

² يتضمن السحب من المنح التي تم خصمها على الإيرادات ومتلازماً 166.5 مليون دولار بنهاية عام 2023.

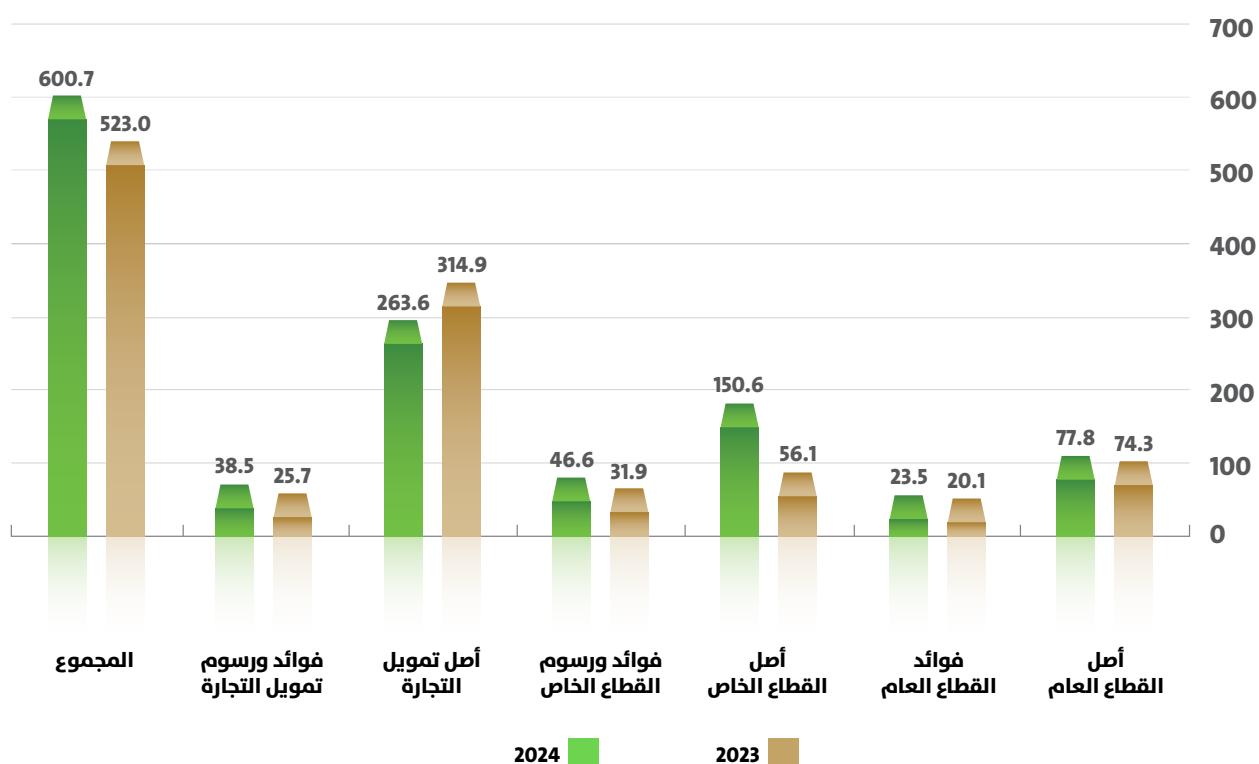


أما فيما يتعلق بالسداد، فقد بلغت جملة أقساط قروض القطاع العام المسددة خلال عام 2024 مبلغ 77.8 مليون دولار مقابل 74.3 مليون دولار خلال عام 2023 - أي بزيادة قدرها 3.5 مليون دولار تمثل نسبة 4.7%. بينما بلغ إجمالي المبالغ المدحالة من فوائد قروض القطاع العام 23.5 مليون دولار خلال عام 2024 مقابل 20.1 مليون دولار خلال عام 2023 - أي بزيادة قدرها 3.4 مليون دولار ونسبة 17% تقريباً.

وبالنسبة للقطاع الخاص، فقد بلغت أقساط القروض المسددة 150.6 مليون دولار خلال عام 2024 مقابل 56.1 مليون دولار خلال عام 2023 - أي بزيادة قدرها 94.6 مليون دولار ونسبة 168.6%. كما بلغ إجمالي المبالغ المدحالة من فوائد ورسوم قروض القطاع الخاص خلال عام 2024 مبلغ 46.6 مليون دولار مقابل 31.9 مليون دولار خلال عام 2023 - أي بزيادة قدرها 14.7 مليون دولار ونسبة 46% تقريباً.

وفيما يخص خطوط تمويل التجارة، فقد بلغ إجمالي المبالغ المسددة من الأصل 263.6 مليون دولار خلال عام 2024 مقابل 314.9 مليون دولار خلال عام 2023؛ أي بانخفاض قدره 51.3 مليون دولار ونسبة 16.3% تقريباً. في حين بلغ إجمالي المبالغ المدحالة من الفوائد والرسوم 38.5 مليون دولار خلال عام 2024 مقابل 25.7 مليون دولار خلال عام 2023؛ أي بزيادة قدرها 12.8 مليون دولار ونسبة 50% تقريباً.

وضعية الاسترداد خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023 (بملايين الدولارات الأمريكية)





وبذلك وصل إجمالي المبالغ المدحّلة من أصل وفوائد ورسوم قروض القطاعين العام والخاص وخطوط تمويل التجارة خلال عام 2024 إلى 600.7 مليون دولار مقارنةً بمبلغ 523 مليون دولار في عام 2023 – أي بزيادة قدرها 77.7 مليون دولار ونسبة 14.8%.

بلغ الإجمالي المُتراكّم لما استردّه المصرف من أقساط القروض وخطوط تمويل التجارة في نهاية عام 2024 مبلغ 3,352.6 مليون دولار مقابل 2,863.5 مليون دولار في نهاية عام 2023، بينما بلغ الإجمالي المُتراكّم للفوائد والرسوم المدحّلة بنهاية عام 2024 مبلغ 918.1 مليون دولار مقابل مبلغ 840.4 مليون دولار بنهاية عام 2023.

استثمارات المصرف في 2024

- بلغ دجم صافي الاستثمارات 1,986.7 مليون دولار بنهاية عام 2024 مقابل 2,266.0 مليون دولار بنهاية عام 2023، أي بانخفاض قدره 279.3 مليون دولار. ويعزى ذلك إلى السحوبات التي تمت من محافظ المصرف البالغة 557.2 مليون دولار، تم تعويضها جزئياً بتحقيق استثمارات المصرف لأداء إيجابي خلال العام.
- سجلت استثمارات المصرف المُدّارة خارجياً، دخلاً بواقع 149.8 مليون دولار بمعدل أداء بلغ 6.79% لعام 2024 مقابل دخل بواقع 245.2 مليون دولار لعام 2023 بمعدل أداء بلغ 7.58% للمحافظ، أي بانخفاض قدره 95.4 مليون دولار. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تقلص دجم المحافظ الاستثمارية بفعل السحوبات، إضافةً إلى تزايد تذبذب الأسواق.
- وفي عام 2024، تصدرت محافظ الأسهم المرتبة الأولى من حيث الدخل، الذي جاء بواقع 84.2 مليون دولار ما يمثل 56.24% من إجمالي دخل استثمارات المصرف خلال العام، تلتها استثمارات في محافظ الدخل الثابت للعائد المطلق والتي حققت دخلاً بواقع 17.2 مليون دولار ما يمثل 11.49%， وحلت في المرتبة الثالثة استثمارات المصرف في محفظة الصكوك مدةً دخلاً بواقع 13.2 مليون دولار ما يمثل 8.80%， ثم تلتها استثمارات المصرف في محافظ الدخل الثابت للأسواق الناشئة ومحافظ الدخل الثابت للعائد النسبي، اللتان حققا دخلاً بواقع 12.7 مليون دولار و12.3 مليون دولار ما يمثل 8.45% و8.19% على التوالي من إجمالي دخل الاستثمارات المدّارة خارجياً.



الالتزامات المصرف السنوية خلال الفترة 1975-2024

الالتزامات	السنة	الالتزامات	السنة
119.5	1999	-	1974
124.0	2000	85.5	1975
129.2	2001	62.0	1976
134.4	2002	66.3	1977
140.0	2003	72.9	1978
145.0	2004	49.1	1979
159.9	2005	72.0	1980
169.9	2006	76.0	1981
179.6	2007	90.0	1982
190.0	2008	83.9	1983
200.0	2009	88.0	1984
200.0	2010	73.8	1985
200.0	2011	58.6	1986
200.0	2012	71.4	1987
200.0	2013	66.7	1988
200.0	2014	72.0	1989
410.0	2015	73.7	1990
506.0	2016	74.2	1991
529.6	2017	73.7	1992
565.0	2018	74.7	1993
599.2	2019	74.3	1994
870.2	2020	79.9	1995
816.9	2021	89.9	1996
2,004.6	2022	99.8	1997
2,241.3	2023	109.9	1998
2,466.8	2024		
المجموع 15,539 مليون دولار			



$$\begin{array}{r} 25 \\ - 49 \\ \hline 14 \end{array}$$





التقرير المالي للمصرف في 31 ديسمبر 2024

الفرق (د.م)	2023/12/31 (د.م)	2024/12/31 (د.م)	المركز المالي
(279.348)	2,266.032	1,986.684	صافي الاستثمارات
262.523	2,781.506	3,044.029	صافي أرصدة القروض
196.257	437.942	634.199	صافي تمويل التجارة
399.570	288.028	687.598	النقد والنقد المعادل
584.545	5,968.480	6,553.025	إجمالي الموجودات
517.750	0.000	517.750	السندات
(6.915)	110.465	103.550	ودائع من مؤسسة مالية أخرى
(149.128)	149.128	0.000	قرص من مؤسسة مالية أخرى
404.480	368.218	772.698	إجمالي المطلوبات
180.065	5,600.262	5,780.327	إجمالي حقوق الدول الأعضاء
(82.752)	292.018	209.266	صافي الدخل
الفرق (د.م)	(2024/12/31-01/01) (د.م)	(2024/12/31-01/01) (د.م)	الدخل والإنفاق
الدخل من الاستثمارات			
(43.220)	55.495	12.275	محافظ الدخل الثابت - العائد النسبي
(3.686)	20.893	17.207	محافظ الدخل الثابت - العائد المطلق
(1.982)	14.646	12.664	محافظ الدخل الثابت - الأسواق الناشئة
(53.797)	138.036	84.239	محافظ الأسهم
0.716	4.090	4.806	مدفحة تمويل التجارة العالمية - مداره خارجياً
4.873	8.304	13.177	مدفحة الصكوك
1.776	3.573	5.349	توزيعات أرباح مؤسسات مالية
(0.073)	0.147	0.074	تسليف الأوراق المالية
(95.393)	245.184	149.791	إجمالي الدخل من الاستثمارات



الفرق (د.م)	2023/12/31 (د.م)	2024/12/31 (د.م)	المركز المالي
الدخل من القروض			
3.083	19.287	22.370	القطاع العام
14.493	41.168	55.661	القطاع الخاص
17.576	60.455	78.031	إجمالي الدخل من القروض
8.235	29.828	38.063	الدخل من تمويل التجارة
22.199	8.605	30.804	فوائد الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب
(0.877)	2.170	1.293	أرباح فروق عملات وتقدير مشتقات وأدبي
(48.260)	346.242	297.982	إجمالي الدخل
8.282	26.867	35.149	إجمالي الإنفاق الإداري
1.589	4.031	5.620	نفقات نقل المصرف والدعم المادي لمنسوبي المصرف
2.066	0.000	2.066	نفقات الادهافات
0.000	0.016	0.016	مصاريف أخرى
(0.080)	0.757	0.677	إهلاك الأصول الثابتة
11.857	31.671	43.528	إجمالي الإنفاق
20.923	0.000	20.923	فوائد السندات وخصم السندات غير المطفأة
5.002	4.529	9.531	فوائد ودائع قصيرة الأجل
(0.609)	9.654	9.045	منح تم صرفها للدول المستفيدة
(85.433)	300.388	214.955	صافي الدخل قبل المخصصات
2.792	(8.109)	(5.317)	مخصص انخفاض قيمة الموجودات
(0.111)	(0.261)	(0.372)	مخصص القروض
(82.752)	292.018	209.266	صافي الدخل للفترة 1/31 - 12/31



الفصل الرابع

العمليات
المُوافقة عليها
في 2024





الفصل الرابع | العمليات الموافق عليها في 2024

(أ) مشروعات القطاع العام

المستفيد	اسم المشروع	التكلفة الكلية (د.م)	قرض المصرف (د.م)	شركاء التمويل	الأهداف
يوجندا	تشييد طريق "نيبي-جولي"	23	20	الحكومة	تعزيز المساواة في الوصول إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وربط يوغندا بالكونغو الديمقراطية، وزيادة كفاءة الطرق الوطنية وتحسين شبكتها وسلامة استخدامها. وسيؤدي تطوير الطريق إلى تعزيز حجم التجارة وتقليل تكاليف نقل المدخلات الزراعية، وربط مناطق الإنتاج الزراعي بالمراعك الحضرية.
الكاميرون	تنمية سلاسل قيمة الأرز	121.49	20	أبو ظبي، والحكومة والصندوق السعودي، والبنك الإسلامي، والصندوق	تطوير سلاسل قيمة الأرز بزيادة الإناتجية في منطقة المشروع من 4 طن/هكتار إلى 6 طن/هكتار، وزيادة الإنتاج من 5000 طن إلى 42000 طن في السنة، وخلق 210 ألف فرصة عمل دائمة. وسيسهم المشروع في خفض نسبة الفقر ومستوى سوء التغذية ونسبة الأطفال دون 5 سنوات الذين يعانون من بطء في النمو.
نيجيريا	البرنامج المتكامل للتنمية في ولاية "بورنو" (المرحلة الأولى)	57.66	50	الحكومة	تعزيز الإنتاج الزراعي في الولاية بتطوير 2398 هكتاراً من الأراضي المروية؛ وتطوير البنية التحتية لثروة الديوانية وتحسين سلسلة قيمتها، وتسهيل وصول المدخلات الزراعية والإنتاج والمزارعين إلى الأسواق بتشييد 55 كيلومتراً من الطرق في مناطق المشروع، وإنشاء مجمعات سكنية للمزارعين وتنمية قدراتهم وقدرات الرعاة في التقنيات الزراعية والديوانية الحديثة والذكاء.
رواندا	توسيع منظومات النقل والتوزيع لمحطة "كاربنج" لتنقية المياه بالعاصمة كيجالي	94.1	20	أبوظبي، والصندوق، صندوق الأوكب، والصندوق	الوصول إلى خدمات إمداد المياه الآمنة في كيجالي ورواندا، وتوفيرها لنحو نصف مليون نسمة بحلول عام 2035 مقارنةً بـ 120 ألف نسمة الآن، وزيادة إنتاج المياه الصالحة للشرب بنحو 120 ألف متر مكعب في اليوم بحلول 2042. وفي أفق 2035، سيسهم المشروع في رفع نسبة التزود بمياه الشرب في منطقه من 46% حالياً إلى 100%، وخفض نسبة الفاقد من المياه في شبكات التوزيع من 42% حالياً إلى 25%.
موزمبيق	تشييد وتجهيز مدرستين ثانويتين في "تيتي" و"نامبولا"	21.71	20	الحكومة	دعم التعليم الثانوي وتوسيع البنية التحتية ذات الصلة، وتسهيل حصول الطلاب على التعليم في المناطق التي تُعاني من نقص في عدد المدارس الثانوية، وتوفير الوسائل التعليمية لمدرستين ثانويتين في منطقتي "تيتي" و"نامبولا".
سيراليون	مشروع تشييد طريق "يوجا - بنديوشا"	60	55	الحكومة	تشييد طريق يدّعم المناطق الزراعية والسيادية في المنطقة الجنوبية، وتحسين الوصول إلى البضايع وخدمات النقل، وتطوير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بتوفير بنية تحتية ذات قدرة عالية في منطقة المشروع، وتعزيز الإنتاجية الزراعية وبالتالي تخفيف اعتماد البلاد على الاستيراد.
السنغال - مالي	تشييد سد غورباسي متعدد الأغراض في حوض نهر السنغال (تتضمن العملية قرضاً)	315	100	الصندوق السعودي، والصندوق العربي، وحكومات السنغال ومالى وموريانيا، وشركة إدارة الطاقة بماننتالى	إنشاء بحيرة صناعية بسعة صافية تُقدر بنحو 2.9 مليار متر مكعب، مما يسمح بتنظيم إمدادات المياه من وادي "فاليمى" لدعم الاستخدامات المختلفة للموارد المائية وخاصة تطوير الزراعة المروية (31000 هكتار)، وتوفير طاقة إنتاج كهرباء مقدارها 18 ميجاوات، وتحسين الملاحة النهرية بصفة مستدامة على طول 905 كيلومترات (الجزء الأسفل من النهر) عبر توفير تدفق إضافي قدره 80 م3 في الثانية، ليبلغ إجمالي التدفق في النهر 200 م3 في الثانية بداية من مدينة "باكيل".



المستفيد	اسم المشروع	التكلفة الكلية (د.م)	قرض المصرف (د.م)	شركاء التمويل	الأهداف
الكاميرون	دعم التعليم الأساسي في سبع مناطق	94	30	البنك الإسلامي، والشراكة العالمية من أجل التعليم، والحكومة	ضمان الوصول إلى التعليم الابتدائي لنحو 154 ألف تلميذ في 100 مدرسة في 7 مناطق، وتوفير برامج للفئات المهمشة وتقديم دعم لللاميذات في المناطق الريفية، وزيادة معدلات إكمال التعليم الابتدائي من 73% إلى 95%， وتطوير المناهج التعليمية، وإنشاء منصات رقمية للتعليم عن بعد، وتحسين برنامج التغذية المدرسية، وخلق فرص عمل بتوظيف نحو 1500 معلم جديد.
بوروندي	تشييد الطريق الوطني رقم (16) المرحلة الثانية - "موطامبارا - بوروري" و"كيبايا - موبيا"	118	60	الصندوق السعودي والحكومة	فك العزلة عن العاصمة "جيتيجا" وربطها بجنوب البلاد، وتحسين الوصول إلى المناطق المحيطة بالطريق، وتعزيز الاستثمارات المنجزة في إطار المرحلة الأولى. ويعمل المشروع على خفض تكاليف النقل من 8000 فرنك بوروندي في 2024 إلى 5500 فرنك بوروندي بمنهاج تفيذه في 2028، وتقليل زمن التنقل على الطريق بأكثر من 50%، من ساعة و50 دقيقة في 2024 إلى أقل من 44 دقيقة بحلول 2028. كما يساعد المشروع في الاندماج بين المناطق الزراعية والسياحية والحضرية في وسط وجنوب البلاد.
كوت ديفوار	دعم الشركة الجوية الإيفوارية لاقتناء طائرات (المرحلة الأولى)	172.50	76.60	بنك غرب أفريقيا للتنمية، والشركة الجوية الإيفوارية	تعزيز الرابط بين وسط وغرب أفريقيا وبقية العالم من خلال إطلاق رحلات جوية طويلة المدى؛ مما يساهم في تحسين تواصل المنطقة مع الأسواق العالمية، وجعل مطار أبيدجان محطة عبور رئيسية في غرب ووسط أفريقيا ودعمه كمركز إقليمي للنقل الجوي بزيادة عدد المسافرين العابرين، ورفع تنافسية الشركة وضمان نموها المستدام من خلال تجديد مستوى خدماتها.
تشاد	مشروع التنمية المتكاملة لزراعة الأرز بسهل "شاري - لوجون" المرحلة الثانية	37.51	20	صندوق الأويك والحكومة	زيادة المساحات المروية وتحسين الإناتجية، وخلق فرص عمل لسكان المناطق الريفية في سهل شاري-لوجون، وتطوير سلاسل القيمة الزراعية ذات الأولوية، وزيادة إنتاج الأرز والذرة والخضروات والأسماك، وبقصد توفير الأمن الغذائي للسكان وتحسين دخل المزارعين والرفع من مستوى معيشتهم والحد من الهجرة الريفية.
إقلبيمي	دعم زيادة رأس مال الصندوق الأفريقي للنضامن (قرض 17)	120.8	120.8	-	دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 17 دولة Africaine، بتمكينها من الوصول للتمويلات الضرورية لتوسيع أنشطتها؛ مما يساهم في زيادة معدلات النمو وتوفير فرص العمل وتعزيز الطاقات التصديرية. وتسهم العملية في تحقيق الاندماج الإقليمي بضمان معاملات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى دعم البنية الأساسية والمشروعات ذات الأولوية، مثل تلك المتعلقة بالاكتفاء الذاتي الغذائي والسكن الائق والوصول للطاقة.
أفريقيا الوسطى	دعم إصلاح السياسات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي	10.3	10.3	-	دعم الإصلاحات المالية في أفريقيا الوسطى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين الانضباط المالي، وتهيئة بيئة أعمال مشجعة، وتحفيز نمو القطاع الخاص، وتعزيز الحكومة. ويتم ذلك من خلال تحسين قدرتها على تقديم الخدمات العامة الأساسية، وتحفيز القيود المالية وتحسين كفاءة الإنفاق العام بما يؤدي لتقليل مخاطر حدوث أزمات إنسانية، ووضع أساس متينة لتحقيق تنمية مستدامة تعود بالنفع على جميع فئات المجتمع.



ب) عمليات القطاع الخاص

البلد/ المنطقة	اسم العملية	قرض المصرف	الأهداف
إقليمي	قرض ائماني لصالح بنك إقليمي	50 مليون دولار	سيسمح التمويل المقدم للبنك، من إعادة إقراض موارده لعملائه في الدول الأعضاء، مما يسهم في دعم القطاع الصناعي فيها وتمويل مشاريع البنية الأساسية والطاقة. كما يسهم في تعزيز القطاع المالي الإقليمي من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
نيجيريا	قرض ائماني لصالح بنك في جمهورية نيجيريا	50 مليون يورو	سيتمكن هذا التسهيل المصرف من تحقيق العديد من الآثار التنموية: مما يدفع بالنمو الاقتصادي والشمول المالي والاستدامة البيئية. والبنك المقترض هو مؤسسة مالية رائدة في نيجيريا مع إطار تشغيلي قوي والتزام بالنمو الشامل؛ ويتماشى هذا تماماً مع أهداف المصرف الاستراتيجية المتمثلة في تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا. سيترك التمويل بصمة قوية مع توسيع وتتوسيع محفظة المصرف بشكل فعال.
إقليمي	قرض ائماني لصالح مؤسسة تمويلية	100 مليون دولار	سيتمكن القرض الائماني المؤسسة منمواصلة دعم عملائها من شركات ومؤسسات القطاع الخاص تحديداً الفاء لين في قطاع البنية التحتية وتنمية القدرات، وتسرع تأثير التنمية من خلال الاستثمار في تلك القطاعات؛ بما يساعد في الحد من البطالة وتحقيق حدة الفقر والحد من عدم المساواة. وتحدف المؤسسة إلى دفع المعاملات عالية الجودة، والمساهمة في خلق نمو اجتماعي واقتصادي شامل ومستدام.
مالي	قرض ائماني لصالح بنك في جمهورية مالي	50 مليون يورو	توفير التمويل للبنك يعد خطوة ذات أهمية كبيرة للتنمية الشاملة في مالي. هذا التمويل ليس داعماً للبنك فقط بل هو استثمار في المجتمع بأكمله، فمن خلال أنشطة الإقراض، يمكن للبنك أن يكون لاعباً رئيسياً في تحسين البنية الاجتماعية والجودة المعيشية للسكان من جهة، ودعم قدرة الحكومة على تحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية وتحسين الموارد المالية من جهة أخرى. أيضاً سيسمح التمويل في تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة؛ مما يعزز الثقة في النظام المالي واستقرار الاقتصاد الوطني.
الكاميرون	قرض ائماني لصالح بنك في جمهورية الكاميرون	5 ملايين يورو	سيعمل التمويل التجاري الخارجي على دعم وتعزيز الاعتمادات المستددة؛ مما يسهم في جذب استثمارات جديدة من خلال تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية. ويلعب البنك المقترض دوراً محورياً في دعم التنمية الاقتصادية في الكاميرون عبر تقديم المساعدة المالية الأساسية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ التي تُسهم بدورها في النهوض بالاقتصاد الوطني.



الأهداف	قرض المصرف	اسم العملية	البلد/ المنطقة
<p>المساهمة في ضمان استمرارية البنك في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة؛ من خلال تقديم التمويل للمشاريع الكبيرة والصغيرة. يُسهم البنك في خلق فرص عمل جديدة، ودعم البنية التحتية والقطاعات الحيوية مثل الطاقة والزراعة والصحة والتعليم؛ الأمر الذي يحسن من جودة الحياة للمجتمعات المحلية. كما يدعم التجارة الإقليمية والدولية من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المبتكرة، وهذا يزيد من القدرات التنافسية للمنطقة على الساحة العالمية.</p>	100 مليون دولار	قرض ائماني لصالح بنك إقليمي	إقليمي
<p>يلعب البنك المقترض دوراً محورياً في دعم التنمية الاقتصادية في كوت ديفوار من خلال تقديم الدعم المالي الأساسي للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم بدورها في الاقتصاد الوطني. سيدعم التسهيل الائتماني أنشطة الإقراض التي يقوم بها البنك، إلى جانب تمويل مشاريع جديدة. كما سيعمل على تحفيز القطاعات الاقتصادية والخدمية، وتوفير فرص العمل، وتقديم مجموعة متنوعة من السلع والخدمات، إضافة إلى دعم ميزانية الدولة بزيادة الإيرادات الضريبية.</p>	70 مليون يورو	قرض ائماني لصالح بنك في جمهورية كوت ديفوار	كوت ديفوار
<p>تمديد شراكة استراتيجية كان المصرف قد عقداً مسبقاً مع الصندوق المعنوي، لفترة 3 سنوات أخرى، حيث ستتم إعادة استثمار صافي الأصول. وتهدف العملية إلى تعزيز وتوسيع إنجازات الصندوق نحو مزيد من المرونة والاستقلالية، مع التركيز بشكل خاص على تعبئة الموارد وزيادة قيمة صافي الأصول لتجاوز مبلغ 350 مليون دولار، بالإضافة إلى زيادة حجم التجارة المملوكة لتصل إلى مبلغ مليار دولار في خلال فترة 3 سنوات.</p>	61.1 مليون دولار	تمديد الشراكة الاستراتيجية مع صندوق تجارة إقليمي	إقليمي
<p>يتمتع الصندوق بخبرات كبيرة في مجال التعامل مع الأسواق؛ حيث يستثمر - من ضمن أنشطته - في كافة الأدوات الائتمانية المتاحة في السوق الأفريقي. ويسهم ذلك في دفع حركة التبادل التجاري داخل القارة خاصةً في مجال السلع الأساسية، إلى جانب تنمية القطاعات الحيوية والضرورية مثل الغذاء والصحة والتعليم، والأنشطة السياحية والمالية ومشروعات التنمية الخضراء.</p>	10 ملايين دولار	قرض ائماني لصالح صندوق أفريقي	إقليمي



ج) عمليات تمويل التجارة

البلد/ المنطقة	اسم العملية	قرض المصرف	الأهداف
أنجولا	خط تمويل لصالح حكومة جمهورية أنجولا	50 مليون دولار	دعم قطاع التجارة الخارجية في البلاد؛ مما يساعد على خلق مشاريع وفرص عمل جديدة وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع والرفع من المستوى المعيشي بصورة عامة. وتعزيز مجهودات الحكومة في توفير السلع الاستراتيجية والخدمات المختلفة، ودعم ميزانية الدولة من خلال الإيرادات الضريبية وتوفير فرص النمو الاقتصادي.
كوت ديفوار	خط تمويل لصالح حكومة جمهورية كوت ديفوار	100 مليون يورو	دعم قطاع التجارة الخارجية في البلاد؛ مما يساعد على خلق مشاريع وفرص عمل جديدة وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والرفع من المستوى المعيشي بصورة عامة. وتعزيز مجهودات الحكومة في توفير السلع الاستراتيجية والخدمات المختلفة، ودعم ميزانية الدولة من خلال الإيرادات الضريبية وتوفير فرص النمو الاقتصادي.
بوروندي	خط تمويل دوار لصالح بنك في جمهورية بوروندي	50 مليون دولار	دعم مجهودات الحكومة في تعزيز الأمن الطاقي للبلاد؛ بما ينعكس إيجابياً على مختلف القطاعات الاقتصادية على غرار الصناعة والزراعة؛ وهو ما سيساعد بدوره في إقامة مشاريع وتوفير فرص عمل جديدة خاصة لفئة الشباب، ويدفع بالتقدم الاقتصادي في البلاد.
كوت ديفوار	خط تمويل لصالح بنك في جمهورية كوت ديفوار	80 مليون يورو	دعم قطاع التجارة الخارجية في البلاد؛ الأمر الذي يساعد على خلق مشاريع وفرص عمل جديدة وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والرفع من المستوى المعيشي بصورة عامة. وتعزيز مجهودات الحكومة في توفير السلع الاستراتيجية والخدمات المختلفة، ودعم ميزانية الدولة من خلال الإيرادات الضريبية وتوفير فرص النمو الاقتصادي.
إثيوبيا	خط تمويل لصالح مجموعة من البنوك في إطار تجديد عملية مشاركة مخاطر	120 مليون دولار	دعم مجهودات الحكومة في تعزيز الأمن الطاقي وال الغذائي للبلاد؛ الأمر الذي سيؤثر بصورة فعالة على مختلف القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة؛ عبر إقامة مشاريع وتوفير فرص عمل جديدة تحديداً للشباب. ومن جهة أخرى، سيدفع التمويل بعجلة النمو الاقتصادي بالبلاد.
إقليمي	خط تمويل لصالح بنك إقليمي	60 مليون دولار	دعم مجهودات البنك في القيام بدوره في تمويل عمليات التجارة، وذلك عبر توفير الموارد المالية اللازمة له. وسيسهم ذلك في تطوير أنشطته؛ مما يؤدي بدوره إلى انتعاش درجة التجارة الخارجية، وتعزيز فرص النمو الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة في الدول المستفيدة.
ساو تومي وبرينسيبي	خط تمويل لصالح حكومة جمهورية ساو تومي وبرينسيبي	25 مليون يورو	دعم مجهودات الحكومة في تعزيز الأمن الطاقي وال الغذائي للبلاد؛ الأمر الذي سيؤثر بصورة فعالة على مختلف القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة بإقامة مشاريع وتوفير فرص عمل جديدة تحديداً للشباب. ومن جهة أخرى سيدفع التمويل بعجلة النمو الاقتصادي للبلاد.



الأهداف	قرض المصرف	اسم العملية	البلد/ المنطقة
تلبية الاحتياجات بتوفير السلع والمواد الاستراتيجية لجمهورية توغو. وسيتمكن التمويل من توفير مدخلات الإنتاج؛ مما يدفع نسق الاستثمارات المحلية في قطاعات التصنيع والزراعة، ودعم الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي من خلال توفير مدخلات الإنتاج الزراعي والمنتجات الطلاقية، وتعزيز قدرات الإنتاج والتصدير؛ مما يقلل من الاعتماد على الواردات.	100 مليون يورو	خط تمويل تجاري دوار لصالح حكومة جمهورية توغو	توغو
دعم مجهودات الحكومة لتلبية احتياجات السوق المحلية والإقليمية من السلع الاستراتيجية والخدمات المختلفة؛ مما سينعكس إيجابياً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. كما يهدف التمويل إلى الرفع من مستوى المبادرات التجارية بين الدول العربية والدول الأفريقية؛ بما يدعم ميزانية الدولة عبر الإيرادات الضريبية وتوفير فرص النمو الاقتصادي.	70 مليون يورو	خط تمويل لصالح بنك في جمهورية كوت ديفوار	كوت ديفوار
دعم مجهودات الحكومة الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتطوير قطاعي الصحة والتعليم، وتوفير الخدمات الأساسية المختلفة، ودعم ميزانية الدولة من خلال الإيرادات الضريبية وتعزيز فرص النمو الاقتصادي، وتحسين الأحوال المعيشية للسكان.	50 مليون دولار	خط تمويل لصالح حكومة جمهورية أنجولا	أنجولا
دعم قطاع التجارة الخارجية في البلاد؛ وبالتالي المشاركة في خلق مشاريع وفرص عمل جديدة وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والرفع من المستوى المعيشي. وتعزيز مجهودات الحكومة في توفير السلع الاستراتيجية والخدمات، ودعم ميزانية الدولة من خلال الإيرادات الضريبية وتوفير فرص النمو.	25 مليون يورو	خط تمويل لصالح بنك في جمهورية الكاميرون	الكاميرون
دعم المجهودات الحكومية لتوفير الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الأساسية، ودعم ميزانية الدولة من خلال الإيرادات الضريبية وتعزيز فرص النمو الاقتصادي، وتحسين الأوضاع المعيشية بصورة عامة.	60 مليون دولار	خط تمويل تجاري دوار لصالح حكومة جمهورية سيراليون	سيراليون
دعم مجهودات الحكومة لتعزيز الأمن الطاقي في البلاد؛ وسيعمل هذا على تدفيز أسلطة القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويدفع بعجلة النمو الاقتصادي في البلاد، ويسهم في خلق فرص عمل جديدة لفئة الشباب، ويرفع من جودة الحياة.	50 مليون دولار	إعادة استخدام خط تمويل دوار لصالح شركة وطنية	هالوي
دعم أنشطة المصرف في تمويل التجارة ورفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز دوره الرائد على المستوى العالمي، والمحافظة على علاقات التعاون مع شبكة المراسلين؛ حيث يسعى المصرف للحفاظ على علاقة تتمثل بذمة للمراسلين والتي من دونها قد لا يرون جدوى اقتصادية من التعاون معه، وتوسيع فرص استثمار عمليات لا تقتصر على البنوك التجارية فحسب، بل تشمل العمليات السيادية والشركات الكبيرة على حد سواء.	500 مليون دولار	مشاركة اتفاقيات المذاطر	إقليمي

د) عمليات تنمية القدرات (عون فني)

البلد/ المنطقة	اسم العملية	منحة المصرف (ألف دولار)	الأهداف
إقليمي	إعداد الدراسة الأولية لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة عابرة للحدود بين جمهوريتي الكونغو الديمقراطية وزامبيا: لصناعة البطاريات والصناعات والخدمات ذات الصلة، كجزء من مبادرة سلسلة قيمة البطاريات بين الدولتين. ويتضمن ذلك وضع خطة تنفيذية ونموذج تشغيلي، واستراتيجية للتمويل وتعبئة الموارد وترويج الاستثمار.	250	إعداد الدراسة الأولية لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة عابرة للحدود لصناعة البطاريات
رواندا	المساهمة في رعاية منتدى الرؤساء التنفيذيين 2024	300	تعزيز الحوار بين المؤسسات الاقتصادية الأفريقية ومختلف الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص، لإيجاد حلول للصعوبات التي تحد من تطور القطاع الخاص في أفريقيا، وتعزيز الشراكات بين المؤسسات الاقتصادية الأفريقية ونظرائها على الصعيد العالمي بغض النظر عن تبادل الخبرات والولوج في مجالات اقتصادية جديدة ووعيدة.
النيجير	خبر لدعم وزارة الاقتصاد والمالية	330	توفير خدمات خبير في مجال التخطيط والتنمية وإدارة المشاريع لمدة عامين. وتقديم الدعم العملي إلى دعم الدولة في حشد الموارد وتأمين المتابعة الحثيثة فيما يخص تنفيذ برامج ومشروعات مجموعة التنسيق العربية؛ وذلك لتحسين المحفظة ورفع نسب التنفيذ والسدobات.
سيراليون	المساهمة في تنظيم مؤتمر المائدة المستديرة للممولين	350	تعريف الممولين ببرنامج إطعام سيراليون وحشد التمويلات الضرورية لإنجازه وتنفيذ المشاريع الممنوحة في إطاره، وتعزيز الحوار مع الممولين حول السياسات الكفيلة بتسريع وتيرة التنمية بالبلاد وحذب مشاركة القطاع الخاص، واستعراض الدوافع الضريبية والإنتاجية المتاحة في سيراليون.
إقليمي	المساهمة في تمويل منتدى الاستثمار العالمي لرواد أعمال اتحاد الغرف العربية	485	تشجيع ريادة الأعمال من خلال تعزيز الشراكات والتعاون وتبادل المعرفة، وإيجاد الحلول التمويلية للاستثمار في البحث والعمل على دفع عجلة الابتكار والتقديم التكنولوجي. ويسعى المنتدى إلى مشاركة أفضل الممارسات والخبرات من أفريقيا والعالم العربي، حول سبل تحفيز وإطلاق العنان لريادة الأعمال والاستثمارات المشتركة والتجارة.
إقليمي	تعزيز القدرات المؤسسية للصندوق الأفريقي للضمان والتعاون الاقتصادي، ليصبح مؤسسة ذات أبعاد قارية قادرة على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي والمالي في أفريقيا، و توفير التمويل المعزز لدعم دول القارة.	500	تعزيز القدرات المؤسسية للصندوق الأفريقي للضمان والتعاون الاقتصادي





البلد/ المنطقة	اسم العملية	منحة المصرف (ألف دولار)	الأهداف
زامبيا	تمويل برنامج تدريسي لصالح بعض الوزارات والهيئات الحكومية	500	مساعدة الحكومة في رفع كفاءة الموارد البشرية وتطوير القدرات الفنية والإدارية للكوادر الفنية في الجهات المسئولة.
إقليمي	دعم لإعداد استراتيجية دشّن الموارد لمنظمة تنمية نهر السنغال	180	إعداد استراتيجية لتعبئة الموارد المالية لتنفيذ مشاريع منظمة تنمية نهر السنغال، من خلال توفير خدمات مكتب استشاري.
إقليمي	المساهمة في تمويل دراسة حول القدرة التنافسية للصادرات الأفريقية	230	تعريف بالآليات الفعالة لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الأفريقية؛ من أجل رفع حصة القارة في التجارة العالمية. و توفير معلومات ذات جودة عالية حول القدرة التنافسية التصديرية للأفريقية، تكون بمثابة منصة للحوار بين صناع السياسات والباحثين والشركات ومؤسسات المجتمع المدني.
إقليمي	المساهمة في رعاية المنتدى الأفريقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	390	إتاحة الفرصة لربط المؤسسات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة ببعضها البعض من أجل إنشاء شبكة من التواصل، والمساعدة في نموها وتعزيز قدراتها، وتمكينها من الوصول إلى مصادر التمويل.
إقليمي	المساهمة في تمويل منتدى الاستثمار للمجموعة الإنمائية لدول جنوب أفريقيا	230	عرض منتجات المصرف التمويلية لدول المجموعة لتنمية التعاون معها، واستعراض مشاريع البنية التحتية ذات الأولوية، وإبراز الإنجازات في مجال التكامل الإقليمي، والمساهمة في تهيئة المناخ الاستثماري لتحقيق أهداف التنمية في رأس المال البشري. وقد أقيمت على هامش أعمال المنتدى احتفالية المصرف بعيده الخمسين.
الكامبون	دعم مؤسسي لإنشاء أكاديمية مهنية للتمويل الأصغر	500	دعم دعوه الكاميرون في تسريع التدفول الاقتصادي وبناء المرونة في تدخلات التمويل الأصغر، وزيادة الاستثمارات والأعمال التي يقودها الشباب، إلى جانب تحسين بيئة ريادة الأعمال لخلق فرص العمل.



يتبع - عمليات تنمية القدرات (عون فني)

البلد/ المنطقة	اسم العملية	منحة المصرف (ألف دولار)	الأهداف
إقليمي	دعم مؤسسي لصالح منظمة أبطال أفريقيا	500	تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمة و توفير بيئة عمل ملائمة، وذلك من خلال توفير الآلات المكتبية ومعدات تقنية المعلومات للمقر الجديد؛ مما يمكنها من إنجاز مهامها والمحافظة على استدامة أنشطتها.
رواندا	دعم مؤسسي لشركة المياه والصرف الصحي	500	تعزيز القدرات المؤسسية لمؤسسة المياه والصرف الصحي في رواندا؛ لتحسين التنسيق والرقابة والأداء المستدام للقطاع، وتعزيز الكفاءة والقدرة على تقديم خدمات محسنة ومرنة.
بنسوانا	تمويل إعداد دراسة حول سلسلة قيمة لحوم البقر	230	تقييم سلسلة قيمة لحوم البقر؛ لتطوير صناعة تنافسية لصادرات لحوم البقر والمنتجات الأولية على المستوى الإقليمي والدولي. ويكون ذلك بوضع خارطة طريق إطار زمني معين، وتحديد الإجراءات الرئيسية مع الجهات الفاعلة المسؤولة.
إقليمي	المساهمة في تمويل المؤتمر والمعرض العربي الدولي للصناعات الصغيرة والمتوسطة "الدورة الثانية"	300	تبادل الخبرات العربية والأفريقية واستعراض القضايا الرئيسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، بغرض طرح استراتيجيات وسياسات وخطط نمو فعالة تدعم هذه المؤسسات.
تنزانيا	تمويل برنامج تدريبي في مجال الأمن السيبراني	700	تنمية قدرات الشباب الأفريقي استناداً على بعض المنهجيات التطويرية. وسيتم تدريب 200 طالب في كلية تكنولوجيا المعلومات والتعليم الافتراضي بجامعة دودوما في مجال الأمن السيبراني؛ لرفع مهاراتهم في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، لا سيما الأمن السيبراني المجال الذي يؤمن لهم وظائف جاذبة، ويقلل من نسبة البطالة.
زامبيا	الاحتفال بالذكرى الستين (60) للاستقلال	10	المساهمة في تنظيم احتفالات البلاد باليوبيل الماسي لعيد الاستقلال.



البلد/ المنطقة	اسم العملية	منحة المصرف (ألف دولار)	الأهداف
إقليمي	المساهمة في رعاية النسخة التاسعة من مؤتمر بناء طرق أفريقيا	15	تسليط الضوء على أهمية جودة البنية التحتية للطرق في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وتبادل المعرف والتجارب بين دول القارة في مجال الطرق وتسجيع الاستثمار فيها؛ وذلك من أجل تحسين البنية التحتية وتحقيق التنمية الشاملة.
إقليمي	المساهمة في رعاية فعالية تكريم قادة التنمية في أفريقيا	15	التعريف بقضايا القارة الأفريقية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي على أساس مبدأ تحرير الصدق والأمانة في نقل الأخبار والمعلومات، ونشروعي بأهمية الشفافية والحكومة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.
ناميبيا	منتدي الاتحاد الأفريقي للشركات الأفريقية الناشئة والمتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	22	تعزيز التعاون بين رواد الأعمال وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛ لتعزيز النمو المستدام والمساهمة في الدد من الفقر.
إقليمي	المساهمة في تمويل ورشة عمل حول مبادرة تنمية منطقة الساحل	25	عرض ومناقشة نتائج ومخرجات المبادرة على الدول المستفيدة بمنطقة دول الساحل، وبمشاركة المصرف العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، وISSI، وشركاء التنمية العاملين بالمنطقة، والأخذ بعين الاعتبار ملاحظاتهم ومقترناتهم في الصيغة النهائية للمبادرة.
إقليمي	المساهمة في رعاية النسخة العاشرة لمعرض ومنتدي الاستثمار والتجارة الأفريقي	25	تطوير القدرة الاستثمارية والتعاون وإطلاق المبادرات لتطوير شراكات اقتصادية مربحة، والاستخدام الرشيد للموارد لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية وتنمية التجارة.
بوتسوانا	المساهمة في رعاية بطولة مناظرة المدارس الابتدائية والثانوية	25	تنمية مهارات الشباب في جوانب التفكير النقدي والابتكاري والتفاوض والقيادة، وتشجيعهم على المشاركة الفاعلة في مجتمعاتهم، لتوسيع الثقة في أنفسهم.



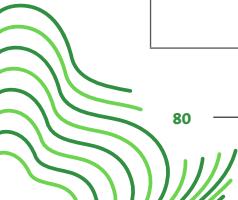
يتبع - عمليات تنمية القدرات (عون فني)

الأهداف	منحة المصرف (ألف دولار)	اسم العملية	البلد/ المنطقة
مناقشة مستقبل الإعلام في أفريقيا والوقوف على التحديات الناشئة عن استخدام التكنولوجيا الرقمية، وإعادة هيكلة القطاع ليكون أكثر فعالية في دعم التنمية، وصياغة رؤية التحول والتكامل الاقتصادي للقاراء.	25	المساهمة في رعاية قمة قادة الإعلام الأفريقي 2024	إقليمي
تعزيز أفضل الممارسات في مجال إدارة المحفظة وتسرير عمليات السحب في دول غرب ووسط أفريقيا، من خلال إجراء تدريب لأداء محفظة المشاريع في الدول وتحديد المشاكل العامة المشتركة بينها وتقديم حلول لها، مع فضمان تبادل الممارسات الجيدة والخبرات المتاحة في مجال إدارة المحفظة.	70	ورشة عمل دول تحسين إدارة محفظة المشاريع وإجراءات السحب بالتعاون مع البنك الدولي	إقليمي
تنظيم جلسة عمل حول تأمين التمويل والشراكات الاستراتيجية الفرورية لتنفيذ المبادرة الرائدة لمؤتمر الأطراف (16) لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التغير، من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.	30	جلسة عمل دول تمويل مبادرة الأمم المتحدة ضمن مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التغير (16)	إقليمي
تعزيز مكانة أفريقيا دولياً بجذب استثمارات القطاع الخاص لإنشاء بنية تحتية خضراء مستدامة، وإثارة الاهتمام العالمي بشأن التطور الصناعي الضروري لجعل القارة أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية الشديدة، والدفع بالتعاون بين الدول والقطاعين العام والخاص.	60	المساهمة في رعاية قمة أفريقيا للتغير المناخي	إقليمي



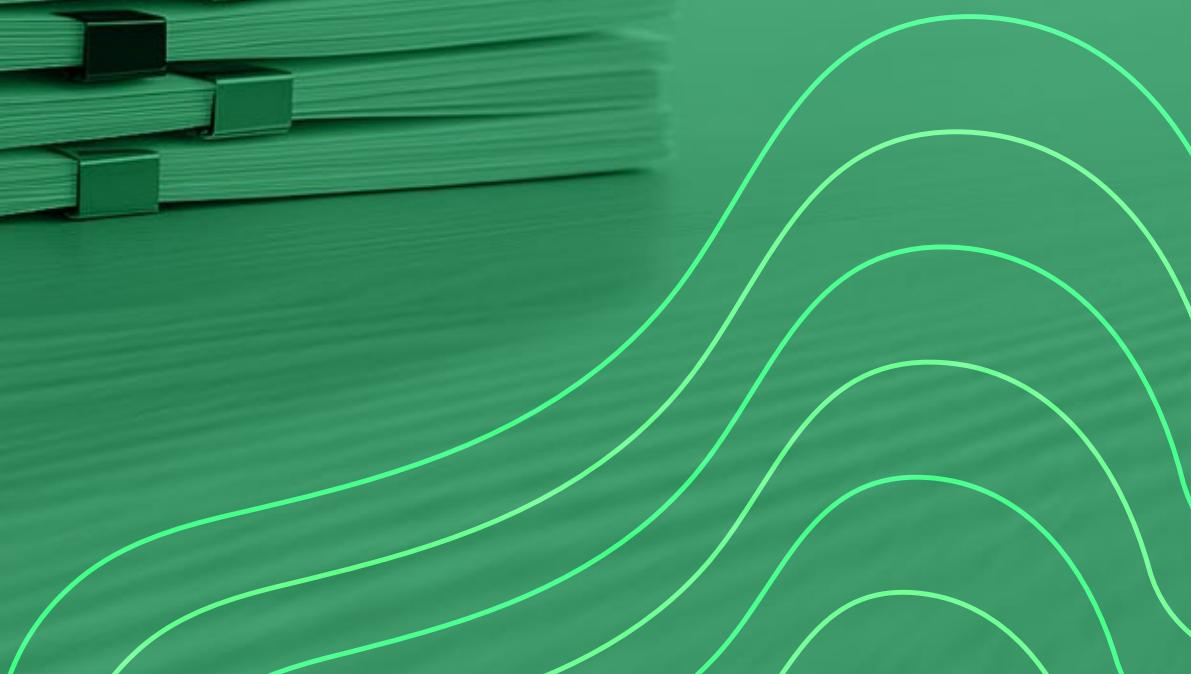


الأهداف	منحة المصرف (ألف دولار)	اسم العملية	البلد/ المنطقة
<p>تشجيع الابتكار والصناعة في مختلف المجالات باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والروبوتات، بالتركيز على الشباب، من أجل تسريع النهوض بالقارة.</p>	50	<p>رعاية مسابقة الشباب الأفريقي في الذكاء الاصطناعي والروبوتات</p>	إقليمي
<p>توفير منصة نقاش تضم جميع الفاعلين في مجال التمويل، لبحث استدامة الأراضي والزراعة في أفريقيا ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي، إلى جانب السعي لاستنطاق عمليات جديدة قابلة للتمويل وبحث فرص للشراكات.</p>	48	<p>المشاركة في المؤتمر العالمي لمكافحة التصحر السادس عشر (COP16)</p>	إقليمي
<p>تعزيز أجندة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد لحكومات الدول الأفريقية، ومناقشة مقترن إنشاء مركز تدريب متميز على مستوى عالمي داخل القارة، والتحضير لاستضافة اجتماع الحوار الأفريقي لمكافحة الفساد.</p>	50	<p>المساهمة في رعاية اجتماع الجمعية الأفريقية لتعزيز النزاهة</p>	إقليمي
<p>تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية بين العالم العربي وأفريقيا عبر بناء شراكات متينة، وخلق منصة للتواصل بين القيادة وصناع القرار والمستثمرين ورواد الأعمال، وتحفيز النقاش حول قضايا التنمية الرئيسية ودعم الابتكار؛ واستكشاف الفرص الاستثمارية وسبل تطوير التعاون.</p>	300	<p>المساهمة في رعاية النسخة السادسة لمؤتمر "جوائز Afrik" Financial</p>	إقليمي





الملاهي





الملحق الأول | رأس مال المصرف

بلغ رأس مال المصرف المُصرح به كما في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 20,000 مليون دولار أمريكي (2023: 20,000 مليون دولار أمريكي)، ورأس المال المكتتب القابل للاستدعاء مبلغ 10,000 مليون دولار أمريكي (2023: 10,000 مليون دولار أمريكي)، ورأس المال المدفوع كما في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 5,000 مليون دولار أمريكي (2023: 5,000 مليون دولار أمريكي).

مساهمات الدول الأعضاء حتى 31 ديسمبر 2024

الدولة	2024	2023
المملكة الأردنية الهاشمية	10,704	10,704
دولة الإمارات العربية المتحدة	535,217	535,217
مملكة البحرين	10,704	10,704
الجمهورية التونسية	44,601	44,601
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	214,087	214,087
المملكة العربية السعودية	1,284,520	1,284,520
جمهورية السودان	10,704	10,704
الجمهورية العربية السورية	5,947	5,947
جمهورية العراق	749,304	749,304
سلطنة عمان	64,226	64,226
دولة فلسطين	10,704	10,704
دولة قطر	428,174	428,174
دولة الكويت	784,985	784,985
الجمهورية اللبنانية	35,681	35,681
دولة ليبيا	713,622	713,622
جمهورية مصر العربية	10,704	10,704
المملكة المغربية	78,498	78,498
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	7,618	7,618
الإجمالي	5,000,000	5,000,000



الملحق الثاني | البيانات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024



البيانات للسنة المالية
ال المنتهية في 31 ديسمبر 2024



يتيح هذا التقرير تنقلًا تفاعليًّا عبر الضغط على العناوين وأرقام الصفحات، مع إمكانية الرجوع عبر زر “العودة للفهرس”. كما أن رمز (QR Code) قابل للنقر المباشر.



المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (بادئا)

برج العاشرية - طريق الملك

البلد - العليا - قبرة 7922

(رقم فرع 4091) رمز بريد: 12333

الرياض - المملكة العربية السعودية

966-112881180

+966-112881181

badea@badea.org



www.badea.org